كامل الهاشمي



قضايا إسلامية معاصرة

إشراقات الفلسفة السياسية

في فكر الإمام الخميني

دار الهادي



إشراقات الفلسفة السياسية

في فكر الامام الخميني

الطبعة الأولى

١٤٢١هـ - ٢٠٠١م

دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع

هاتف: ٠١/٥٥٠٤٨٧ - ٠٣/٨٩٦٣٢٩ - فاكس: ٥٤١١٩٩ - ص.ب: ٢٨٦/٢٥ غبيري - بيروت - لبنان
Tel.:03/896329 - 01/550487 - Fax: 541199- P. O. Box: 286/25 Ghobeiry - Beirut - Lebanon
E-Mail: daralhadi@daralhadi.com - URL: http: //www. daralhadi.com

قضايا اسلامية معاصرة

كامل الهاشمي

إشراقات الفلسفة السياسية في فكر الامام الخميني



هذه السلسلة

يتنامى حجم الحاجات الفكرية في مجتمعنا تبعاً لتسارع وتيرة التغيير الاجتماعي والتحولات العديدة التي تشهدها حياتنا، وتنبثق كل يوم مجموعة أسئلة تُضاف إلى عدد واسع من أسئلة واستفهامات ما لبثت حائرة أو لم يفرغ رجال الفكر من صياغة حلولها والمواقف العملية إزائها؛ وطالما نذر بعض الباحثين وقتهم وحياتهم لملاحقة المتطلبات والهموم الثقافية، والكتابة في آفاقها، بمبادرات تنبعث من الغيرة على الأمة المسلمة والتفكير بحاضرها ومستقبلها؛ غير أن تلك المبادرات تظلّ في الغالب مبادرات شخصية تكلف من ينهض بها الكثير من الكدح والنصب، من دون أن يجد من يسانده أو يوفر الحماية لانتاجه وجهوده أو يمدّ له يد العون ويباشر دعمه وترويج أعماله ويعمل على نشرها وتسويقها؛ بل يعمد البعض كل مرّة لرفده بالكثير من المقترحات التي تطالبه بالكتابة في الموضوع الفلاني والتأليف فيه، والاقلاع عن الحقل الذي يعمل في مَداراته؛ وإذا ما بادر أحد الباحثين لإصدار صحيفة أو دورية أو سلسلة كتاب ثم توقفت بعد استنفاد امكانات استمرارها، فلا يسمع صوتاً يتضامن معه أو يشد أزره، بالرغم من أنه كان ينهض بوظيفة إعلامية ثقافية نيابة عن قطاع واسع من المجتمع.

وقد تتسبب مثل هذه التجارب، والتي تنطلق متوهجة للوهلة الأولى ثم ما تلبث أن تنطفي بعد فترة وجيزة، في ظهور روح الإحباط لدى أصحابها، وضعف ثقة الأمة بالمشاريع الثقافية الإسلامية؛ لكن ايقاد شمعة وذوبانها ثم ايقاد شمعة ثانية وثالثة خير من أن نلبث في الظلام.

صحيح أن الشمعة لا يمكن أن تصبح بديلاً لقنديل لا ينطفئ، إلا أن الاستمرار بالمحاولات المتواضعة ستفضي بنا في نهاية المطاف إلى بلوغ المرحلة التي نصنع فيها مثل هذا القنديل؛ وهذه سنة تجري عليها الحياة منذ بدء الخليقة حتى اليوم، فالأعمال العظيمة ولدت في رحم المحاولات والتجارب المحدوة، ولم نر أو نسمع بقيام مشروعات كبرى لم تتأسس على بدايات كهذه.

وهذا يقودنا إلى أن نستأنف النظر في مواقفنا حيال تلك المبادرات ونلاحظها في سياق تطور الحركة الفكرية في مسار نهضة الأمة، ولا نتعامل معها كأعمال هامشية لا تجدي نفعاً، ولا أثر لها في حياتنا الثقافية، أو ننفي أيّ دور لها في ترشيد وعي الأمة.

وفي تاريخنا القريب أكثر من مثال ناصع يؤكد هذه الحقيقة، فالعروة الوثقى أصدرها السيد جمال الدين الحسيني المعروف بالأفغاني وتلميذه محمد عبده في باريس ولم يصدر منها سوى ثمانية عشر عدداً، بنسخ محدودة، وصفحات قليلة، وطباعة بدائية، إلا أن العروة الوثقى كانت إحدى الروافد الهامة التي استلهم منها رجال الإصلاح في العالم الاسلامي في هذا العصر رؤاهم، وأشادوا عليها أفكارهم ومفهوماتهم في الإحياء والنهضة. «والأضواء» أصدرتها جماعة العلماء في النجف الأشرف قبل

حوالي أربعين عاماً، على شكل نشرة بسيطة لم تحرص على الاهتمام بورقها وطباعتها والجوانب الفنية فيها ـ تبعاً لمستوى الطباعة السائد في النجف الأشرف وقتئذ ـ غير أن الأضواء صارت منهلاً استقى منه الاسلاميون مادة فكرية ثمينة تسلحوا بها في صراعهم الفكري مع الآخر، بالرغم من أنها لم تعمر طويلاً.

ولو رجعنا قليلاً إلى مطلع هذا القرن فسنعثر على عدة تجارب لصحف ودوريات اسلامية لم تعمر طويلاً، بل توقف معظمها قبل أن تحتفل بالذكرى السنوية الأولى، ولم يتجاوز أطولها عمراً أكثر من سنتين، كمجلة «العلم» التي أصدرها السيد هبة الدين الشهرستاني في الحوزة العلمية في النجف الأشرف سنة ١٩١٠، غير أنها كانت منارة لطريقة جديدة في التفكير، واسلوب مستحدث في تعاطي المعارف والعلوم الجديدة، في بيئة لم تتعرف على معطيات هذه العلوم قبل ذلك، بعد أن افتتحت «العلم» نافذة أطلّ عبرها طلاب الحوزة العلمية على ما يحفل به العالم من معارف حديثة.

في هذا الضوء تصبح الاستفهامات المتكررة بعد صدور العدد الأول مباشرة من أيّة دورية إسلامية جديدة، عن أنها: هل ستستمر في الصدور أم أنها ستُطفَأ وأعدادها لّما تتجاوز أصابع اليد الواحدة؟ تصبح استفهامات ينبغي التريث في ترديدها؛ لأن أيّ مشروع ينطلق لن يتوقف إلاّ بعد أن يستنفد امكانات استمراره، وعند استنفادها وتوقفه لأي سبب كان، فلا يعني ذلك أنه لم ينجز شيئاً في الحقبة المحدودة التي لبثها في حياته، مهما كانت قصيرة، وإن كان ببقائه ستجنى مكاسب أخرى لا غنى عنها، لكن أن

نجني مكاسب محدودة في مدة بقائه القصيرة أفضل من العدم، فالقليل خير من الحرمان، وأن يصدر من دورية بضعة أعداد خير من عدم صدورها أبداً؛ وأيّة خطوة يخطوها مشروع ثقافي يمكن أن تساهم في إنارة وعي الأمة، لا يصح إدراجها في المشاغل غير الجادة، وليس من الصواب تقريع ولوم من يبادر لاشعال مصباح في حياتنا الثقافية، إذا أخفق في تأمين الزيت لديمومة إضاءته بعد حين، لأن نهضة الأمة تتظافر في صياغتها فعاليات وأنشطة شتى منها الكبير ومنها الصغير، بل منها ما قد يبدو للوهلة الأولى شيئاً ضئيلاً غير ذي أثر.

ومما ينبغي التشديد عليه أن هذه السلسلة لا تزعم أنها ستحيي ما هو ميت من أفكارنا، أو تبعث الدينامية والحركة فيما هو ساكن من وعينا، أو تجدد ما هو تقليدي من فهمنا وتفكيرنا، كما لا تزعم أنها مشروع ثورة ثقافية في حياتنا، أو تدعي بأنها ستجيب على الإشكالات والأسئلة المتنوعة والمتجددة لدينا، أو أنها تؤسس رؤى ومقولات جديدة تستند إليها حركة الإصلاح والتجديد في مجتمعنا، وإنما هي محاولة محدودة تصطف بجانب مشاريع وأعمال أخرى تفوقها في عمرها وامكاناتها.. هي محاولة للانتقال من مرحلة الكلام إلى مرحلة العمل، وحسبها أنها بدأت مسارها، ولا تراهن أنها ستلبث سنوات طويلة أو تُصدِر عشرات الأعمال، وإنما ستواصل الحياة ما دامت قادرة على البقاء والاستمرار، وستتوقف فور بلوغ أهدافها أو استنفاد امكانات ديمومتها، وهي تخال أن محاولة السير خطوة في الطريق خير من التردد والسكون إلى الأبد.

وتستهل «مجلة قضايا اسلامية معاصرة سلسلة كتاب قضايا إسلامية

معاصرة» بكتاب «إشراقات الفلسفة السياسية في فكر الإمام الخميني» للأخ الأستاذ السيد كامل الهاشمي، والمؤلف من طلاب ومدرسي الحوزة العلمية في قم، وهو ذو تجربة في كتابة دراسات جادة في الفكر السياسي الإسلامي، كان آخرها كتابه «مطارحات فلسفية في الفكر السياسي الإسلامي » الذي صدر عن دار الملاك في بيروت عام ١٩٩٧م، وقد تبلورت كتابته عن الفلسفة السياسية عند الإمام الخميني في مساق عمله السابق عن الفلسفة السياسية في الإسلام، وهي محاولة تسعى لتدشين البحث وتطويره في حقل هام من مباحث الفكر السياسي الإسلامي، بالمقارنة مع حقوله الأخرى التي تكثفت الدراسات في مسائلها عقيب انتصار الثورة الإسلامية في إيران خاصة باللغة الفارسية، لكن الفلسفة السياسية في الإسلام كانت أقل تلك الحقول نصيباً من البحث والدراسة فجاءت محاولة السيد الهاشمي لاغناء هذا الموضوع الذي بات من المباحث الأساسية بعد قيام الدولة الإسلامية، وتشعب مسائل الفقه السياسي، وتوالد موضوعات الفكر السياسي الإسلامي وتنوعها باستمرار؛ وتمحورت دراسة الباحث حول فكر الإمام الخميني باعتباره رائد الصياغة النظرية المعمقة الأولى في الفقه السياسي في هذا العصر، وقائد أول ثورة إسلامية عظمى لتجسيد هذا الفقه وتطبيقه في مشروع دولة إسلامية معاصرة.

ومع وفرة المقالات والبحوث والمؤلفات عن الثورة الإسلامية وفكر قائدها الإمام الخميني بالفارسية والعربية وسواهما من اللغات، والتي أعدّها متخصصون وغيرهم من الأنصار والخصوم، إلا أن غير واحد من أبعاد فكر وتجربة هذا المفكر القائد لم تزل تترقب محاولات مستأنفة تعيد تحليل

مكونات فكره، وتتأمل عناصر تجربته، وتستكشف أسس وقواعد ومنطلقات يمكن تعميمها كأصول يهتدي بها الفكر السياسي الإسلامي، وتستقي من معينها التجارب السياسية للإسلاميين، تلك التجارب التي تلابسها مشكلات وتناقضات شتى.

لقد بحث المؤلف جملة مسائل تعبر عن المرتكزات الأساسية للفلسفة السياسية في فكر الإمام الخميني، فافتتح دراسته ببحث تناول فيه إيمان الإمام الخميني بقيمة الإنسان الاستثنائية بين المخلوقات، فهو في منظوره الفلسفي يكتسي برؤية عرفانية تجعله يتسامى إلى الذرى فيصير (خلاصة كل موجودات العالم)، وينتقل المؤلف بعد ذلك لبيان دور الأمة في فلسفة الإمام الخميني السياسية وإيمان الإمام بالمقدرة الهائلة للأمة ورهانه على إرادتها وصمودها الذي يتحطم على صخرته جور الطواغيت وعدوانهم، لأن الإمام الخميني يرى أن أيّة قدرة لا تتمكن (مهما كانت من الوقوف في مواجهة قدرة الأمة اللامتناهية)؛ ثم يدرس الباحث منهج الإمام في بعث دور الدين في حياة الإنسان المعاصر، وتأكيده المتواصل على ان التمسك بالدين هو الوسيلة الوحيدة لمقاومة التحديات الكبرى في حياة الأمة والانعتاق من هيمنة الاستكبار، وفي إشارة دالة ينبه الباحث إلى تحليل الخطاب السياسي للإمام وما ينطوي عليه من إحياء وتفعيل لمصطلحات سياسية قرآنية كبديل لما هو متداول من مصطلحات مستعارة من الآخر، وكيف أن هذه المصطلحات القرآنية تحولت بالتدريج إلى شعارات تجد مدلولها في وجدان الأمة وذاكرتها التاريخية.

وفي تحليله لمفهوم النهضة والتغيير في فكر الإمام الخميني يطالعنا المؤلف

برؤية تفصح عن استناد فكر الإمام على التوحيد كمنطلق لحركة النهضة ورفض ما سواه، فمن التوحيد تنبثق النظرية السياسية في الإسلام، وفي هديه تتجسد التجربة السياسية وتقوم الدولة وسائر مرافقها ومؤسساتها؛ بعد ذلك يصل المؤلف إلى موقع الثقافة والإعلام في الفكر السياسي للإمام الخميني، لأن (ثقافة أيّ مجتمع تشكل أساساً هوية وموجودية ذلك المجتمع(في نظر الإمام؛ ومنها ينتقل إلى موقع التربية والتعليم في الفكر السياسي للإمام الخميني، وكيف ان خطابه السياسي اصطبغ بالتشديد على تزكية النفس وأثرها في العمران البشري، وأخيراً ينتهي الباحث إلى محطته النهائية في التطواف مع مرتكزات الفلسفة السياسية في فكر الإمام الخميني، وهي بحث مشروع الدولة الدينية من منظور الإمام، إذ يقوم بتجلية وتحليل هذه المسئلة التي دار حولها سجال واسع بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران لدى الباحثين في الغرب والباحثين في ديارنا.

نتمنى أن يعنى القراء بهذه الدراسة كيما تحتل موقعها المناسب في المكتبة العربية، وتساهم في إثراء الحوار في حقل هام من حقول الفكر السياسي الإسلامي...

عبدالجبار الرفاعي

تمهيد

في الحديث عن الفلسفة السياسية في فكر الإمام الخميـني تلتقـي ثلاثـة روافد مهمة لابد للباحث من أخذها بعـين الاعتبـار إذا مـا أراد أن يسـتتم صورة متكاملة ومتجانسة عن منهج الإمام الخميني في الشـأن السياسـي التغييري، فالإمام كانت تستجذب شخصيته ثلاثة عوامل استطاع الإمام أن يجمعها في شـخصيته وفكـره ووجـوده، وبالتـالي في تجربتـه السياسـية المنجزة، وهذه الروافد أو العوامل هي:

١ ـ العرفان. ٢ ـ الفلسفة. ٣ ـ السياسة.

وعلى هذا الأساس تمكن الإمام أن يتوفر على رؤيـة عرفانيـة روحيـة، وعلى رؤية فلسفية عقلية، وعلى رؤية سياسـية تغييريـة؛ وهـذه الأبعـاد الثلاثة الـتي توفـرت عليـها شـخصية الإمـام الراحـل قصدنـا حكايتـها والإشارة إليها من خلال الـدلالات الـتي يوحـي بـها عنـوان بحثنـا هـذا. فالإشراقات كلمة تنتمي إلى المجال العرفاني الذي انطـوت عليـه شـخصية الإمام الراحل والذي برز في طريقة تفكيره ونظرته لمختلف قضايا الحيـاة. والفلسفة كلمة تنتمي إلى المجال الفلسفي الذي أظهر الإمام براعة ودقـة في التعامل معه والتعرف على دقائق مباحثه العقلية والنظرية. والسياسة كلمة تنتمي إلى المجال السياسي الحركي الذي أفصح الإمام عـن قـدرة خاصـة

على الخوض فيه واستيعاب متطلبات التحرك في أجوائه.

وفي الوقت الذي أردنا أن تشير هذه الكلمات المذكورة في عنوان البحث إلى تلك الأبعاد الثلاثة التي انطوت عليها شخصية الإمام الراحل، فإننا أردنا أن نشير من خلالها أيضاً إلى استحالة التعرف على شخصية الإمام الخميني ووعي منهجه في التغيير الاجتماعي والديني الذي تمثله في فلسفته السياسية العملية من دون الإحاطة بهذه الأبعاد الثلاثة من شخصيته؛ ومن هنا نرى أن خطأً يمكن أن يتعرض له أي باحث يستهدف دراسة فكر وتجربة الإمام الخميني في المجال السياسي بعيداً عن التعرف التام وبشكل مسبق على رؤيته العرفانية ورؤيته الفلسفية.

ومهما يكن من أمر فإن المجال السياسي الذي تحرك الإمام الخميني في أجوائه لم يكن ينطلق فيه بلا استناد إلى رؤية واضحة لمتطلبات التغيير الاجتماعي، بل على العكس من ذلك فإن الممارسة السياسية التي تمثلها الإمام الراحل تفصح بما لا يقبل الشك عن أسس متينة ومبادئ إنسانية وإسلامية شاملة ومستوعبة كانت تنطلق منها هذه الممارسة بمختلف صورها ومراحلها.

ومما يلزم التوجه إليه في البحث عن مضامين الفلسفة السياسية عند الإمام الخميني هو أن الإمام قد تشعبت اهتماماته العلمية والفكرية. ففي الوقت الذي كان فقيهاً أصولياً من الطراز الأول كان أيضاً معنياً بالفلسفة والعرفان ضمن مستوياتهما العلمية العالية ومباحثهما النظرية الدقيقة، وهو أيضاً مفسر متمرس للقرآن الكريم، وبالإضافة إلى ذلك كان الإمام الراحل كما تدلل على ذلك الكثير من كلماته وتحليلاته يتوفر على رؤية

تحليلية دقيقة وعميقة للحوادث التاريخية، سواء تلك التي عاصرها وعايشها أم تلك التي قرأ عنها ودرسها، وكل هذه الاهتمامات العلمية والنظرية استطاع الإمام الراحل أن يقرن بينها وبين الممارسة العملية مما أكسب تجربته الشخصية في المجال السياسي الإصلاحي والتغييري بعداً استثنائياً لم تتوفر عليه تجارب غيره من المصلحين في عالمنا الإسلامي.

وإذا كانت بعض المجالات النظرية والعلمية في الفلسفة السياسية لم تتح الفرصة للإمام الراحل أن يبدي وجهة نظره فيها وأن يعطي رأياً بشأنها، إلا أن الممارسة العملية للإمام في المجال السياسي بالإضافة إلى ما قدمه الإمام من أفكار ورؤى علمية في المجال الفقهي التقليدي وفي المجال الفلسفي والعرفاني، كل ذلك يمكّن الباحث من استخلاص رؤية تفصيلية للإمام الخميني في موضوع الفلسفة السياسية بما تحتوي عليه هذه الفلسفة من معالجات عمومية ـ بل وتفصيلية في كثير من الأحيان ـ لشؤون الحكم وكيفية ممارسة السلطة.

وسنحاول في بحثنا هذا عن «إشراقات الفلسفة السياسية في فكر الإمام الخميني» أن نسلط الضوء على جملة من الأبعاد النظرية والعملية في فكر وتجربة الإمام الخميني بالشكل الذي يفصح عن مضامين فلسفة سياسية مستوعبة استطاع الإمام الراحل أن يفتح آفاق التجربة الإسلامية الحديثة والمعاصرة عليها، مما يستلزم من كل المعنيين بمصير ومستقبل هذه التجربة أن يتوقفوا عند المحطات التي استثارتها واستفتحتها التجربة الإسلامية التي قادها وأسس لها هذا الإمام المصلح الثائر.

أمّا المحطات التي نرغب في التوقف عندها فهي:

(١)

الإنسان في فلسفة الإمام السياسية

استثارة الحديث عن قيمة وموقع الإنسان في الفلسفة السياسية للإمـام الخميني قد يكون هـو الأمـر الـذي يجلّـي بكـل وضـوح التقـاء وتداخـل العناصر الثلاثة التي أشرنا إليها في مقدمة البحث في الفكر السياسي للإمام الخميني، ففي أحاديث الإمام عن الإنسان يبرز هذا الموجود كذات تستهدف كل خطابات الإمام صياغتها والارتقاء بها كما كـانت تسـتهدف خطابـات الرسالات والرسل ذلك، ومن هنا يتواصل خطاب الإمام ومنهجه في التفكير مع خطابات كل الرسل والأنبياء التي كانت تجعل الإنسان مصب حديثـها واهتمامها، وربما يكون هذا الأمر هو الذي جعلنا نستبق الحديث عن موقع وقيمة الإنسان في الفلسفة السياسية للإمام الخميني قبل الحديـث عـن أيّ موضوع آخر في هذه الفلسفة.

وبالرغم من أن هذه الفلسفة موضوع بحثها في الأصل هـو السـلطة إلا أن التصورات التي تقدمها أيّة فلسفة سياسية عن الإنسان يمكن اعتبارهـا حجر الأساس في طبيعة التصورات والأفكار التي يمكن أن تؤسسـها هـذه الفلسفة في شأن السلطة ومنهج الحكم.

والإنسان في الرؤية الفلسفية للإمام الراحـل مجلّـل بتصويـر عرفـاني متسام لهذه الحقيقة الوجودية التي يعتبرها الإمام (خلاصة كل موجودات

العالم)[1]؛ والإنسان أيضاً في التصور الذي يقدمه عنه الإمام الخميني مشروع لتنازع الخير والشر وهو دائماً مخير في الاستجابة لكلمة الله أو لنداء الشيطان، وهذا ما يجعل الإنسان يتميز عن بقية الموجودات والمخلوقات الإلهية في نظر الإمام، إذ (الإنسان موجود عجيب من بين جميع موجودات ومخلوقات الباري تعالى، وليس هناك موجود مثل الإنسان، ومحل التعجب في وجود الإنسان أنه يمكن أن يُجْعَل منه موجودا إلهي ملكوتي، ويمكن أن يُصْنَع منه موجود جهنمي شيطاني)[2].

ويرى الإمام أن الإنسان ينطوي على قدرة غير متناهية في التعالي كما في التسافل، فـ (الإنسان أعجوبة غير متناهية من الطرفين: فهو من طرف السعادة غير متناه ومن طرف الشقاوة غير متناه أيضاً)[3].

ومن الواضح أن الإمام الخميني حينما يقرر أولاً بأن الإنسان يمكن أن يجعل من نفسه موجوداً إلهياً كما يمكنه في مقابل ذلك أن يصنع من وجوده وجوداً شيطانياً. ويقرر ثانياً أن الإنسان موجود غير متناه من طرفي السعادة والشقاوة، فهو إنما يضع الإنسان أمام مسؤوليته في اختيار وتحديد مصيره بإرادته واختياره، من دون أن تكون هناك إرادة قاهرة أو قوة قاسرة تستلب قدرته على التمييز بين الخير والشر والحق والباطل،

---

(١) كلمات قصار.. بندها وحكمت ها امام خميني، ص ١٧٣ [الكلمات القصار.. بنود وحكم الإمام الخميني]، مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، إيران، الطبعة الأولى،١٣٧٢ شمسي،١٤١٤ هجري.

(٢) نفس المصدر، ص ١٧٣.

(٣) نفس المصدر.

وتصادر اختياره فيما يريد سلوكه من أحد طريقي الخير أو الشر، ولا شك أن هذه الفكرة فكرة تنسجم مع حقائق العقل وتتوافق مع معطيات الوحي القرآني الذي يتحدث في هذا الشأن عن النفس الإنسانية قائلاً: ﴿ونفس وما **سواها * فألهمها فجورها وتقواها * قد أفلح من زكّاها * وقد خاب من دسّاها**﴾ (الشمس: ٧ ـ ١٠).

ويتحدث القرآن الكريم في مورد آخر عن مضمون هذه الفكرة التي يثيرها الإمام الخميني حول قدرة الإنسان على تحديد واختيار مصيره بنفسه حينما يقول في معرض حديثه عن الإنسان: ﴿**وهديناه النجدين**﴾ (البلد: ١٠) وهذه الآية المباركة تفصح عن أن الله عزّ وجلّ هو الذي أعطى الإنسان ومنحه ابتداء القدرة على معرفة الخير من الشر وتمييز الحق من الباطل، وعلى هذا الأساس ينبغي أن يتحمل الإنسان المسؤولية الكاملة فيما يقوم به من أفعال، لأن الفعل المسؤول هو الفعل الصادر عن عقل وإرادة ولقد أنعم الله تعالى على الإنسان بهذين الأمرين مما يجعله مسؤولاً عن كل فعل اختياري يصدر عنه، وإذا ما سُلبَ الإنسان العقل أو الإرادة فإن حساب المسؤولية يسقط عنه.

وكل هذه التصورات التي يقدمها الإمام الراحل عن الإنسان تستدعي أن يصير الإنسان محوراً أساسياً في الفكر الفلسفي والمشروع السياسي التغييري للإمام؛ ويفصح الإمام الخميني عن محورية الإنسان في تفكيره الفلسفي ومشروعه السياسي من خلال بيانه التالي والذي يقول فيه: (إذا كان لكل علم موضوع، فإن علم كل الأنبياء موضوعه الإنسان؛ وإذا كان لكل دولة مشروع فإن المشروع الذي يمكننا أن نقول إنه مشروع رسول

الله صلى الله عليه وآله هو المضمون الذي تختزنه أول سورة أنزلت على رسول الله صلى الله عليه وآله: ﴿**بسم الله الرحمن الرحيم. اقرأ باسم ربك الذي خلق. خلق الانسان من علق. اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم. علم الإنسان ما لم يعلم**﴾[1]. كل الأنبياء موضوع بحثهم، وموضوع تربيتهم، وموضوع علمهم الانسان، فلقد جاؤوا لتربية الإنسان، جاؤوا لأجل أن يرتقوا بهذا الموجود الطبيعي من مرتبة الطبيعة إلى مرتبة ما وراء الطبيعة وما وراء الجبروت المتعالية؛ كل بحث الأنبياء منذ أول مجيئهم وبعثتهم كان حول الإنسان وعن الإنسان، وكلهم بعث من أجل الإنسان ولأجل تربية الإنسان)[2].

وفي هذا المجال يلتفت الإمام الراحل إلى نقطة رائعة تكشف عن عمق المعنى الإنساني في رسالات السماء التي حملها الرسل والأنبياء عليهم السلام فيتحدث عنها قائلاً: (إن المذاهب والاتجاهات التي تعتني بالإنسان من قبل أن يكون نطفة إلى أن ينتهي - وإن كانت لا نهاية للإنسان - ليست سوى مذاهب واتجاهات الأنبياء، وما سواها من مذاهب واتجاهات لا شأن لها بالإنسان من حيث الزوجة التي ينتخبها ويرتبط بها، ولا بالمرأة من حيث الزوج الذي تنتخبه؛ إنهم يرون أنه لا ربط لهم بهذه المسائل، ولا

---

(١) سورة القلم: ١ ـ ٥.

(٢) آيين انقلاب اسلامي، كزيده اى از انديشه وآراء امام خميني (فارسي)، [منهج الثورة الإسلامية، مختصرات من أفكار وآراء الإمام الخميني]، ص ١٩٨، مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، الطبعة الثالثة، ١٣٧٤ شمسي، ١٤١٦ هجري، إيران.

يوجد أصلاً فيما يشرعونه من قوانين أن على الانسان أن يختار لنفسه أي زوج أو زوجة؛ وليس في قوانينهم ماذا على الأم أن تفعل تجاه جنينها في أيام الحمل، وماذا ينبغي أن تعمل حينما تريد أن ترضع وليدها، وحينما يكون الطفل في رعاية أمه ما الوظيفة التي تتحملها تجاهه؟ وما هي وظيفة أبيه بحقه؟ كل القوانين المادية والوضعية وكل المناهج غير النبوية لا شأن لها بهذه الأمور، وفقط حينما يصبح الإنسان اجتماعياً باختلاطه بالمجتمع يقننون القوانين للوقوف في وجه المفاسد التي يمكن أن تصدر منه، وفقط يواجهون تلك المفاسد التي تضر بالنظم الاجتماعي، وأما المفاسد التي ترتبط بحياة ومعاشرة الإنسان فإنها لا تعنيهم...)[1].

وهذه الفقرة من كلام الإمام توضح لنا عمق المغزى الإنساني والأخلاقي الذي ينطوي عليه اهتمام الإمام بالإنسان، فهو يرفض أن يقتصر الاهتمام والتفكير في الإنسان ضمن دائرة مصلحة حفظ النظام الاجتماعي باعتبارها مصلحة مشتركة بين كل أفراد المجتمع، لأن هذا الاهتمام لا يكشف سوى عن طريقة نفعية مؤقتة في التعامل مع وجود الإنسان، في الوقت الذي لابد من النظر إلى الإنسان بما هو حقيقة وجودية تأبى أن تنحصر في الزمان والمكان المعينين والمحدودين، وتأبى في نفس الوقت أن تتحدد وتنحصر منفعتها ضمن وجودها الأرضي وما يرتبط بهذا الوجود من علاقات واهتمامات.

ومن هنا يمايز الإمام بين الأديان الإلهية وبين المذاهب الوضعية في موقفها من الإنسان، فالأخيرة تُعنى بالإنسان من حيث هو ظاهرة وجودية

---

(١) نفس المصدر، ص ١٩٩.

أرضية مؤقتة تحيى فترة زمنيـــة علـى هـذه الأرض ثـم ترحـل وتنتــهي، وبموتها ينتهي كل وجودها. وانطلاقاً من هذه الرؤية لابـد أن تصـب كـل جهود وقدرات الإنسان الفرد في خدمـــة وضعـه الدنيـوي الـذي لا يمكـن للإنسان أن يجد مبرراً للتواصل معـه بعـد موتـه إلا مـن خـلال المفـهوم الأخلاقي لخدمة المجتمع، وهو مفهوم لا يمكن أن يستشعر الإنسان قيمتـه في ظل الفكرة المادية التي تختزل كل وجود وحقيقة الإنســان بربطـه بـهذا العالم الأرضي نافية وجود المصير الأخروي للإنســان الـذي يفصـح عـن إرتباط شديد بين استحقاقات الإنسان في العالم الأخروي وبـين أعمالـه في هذه الحياة الدنيا، بينما تؤكد كل الأديان الإلهية بلا اسـتثناء علـى أولويـة المصير الأخروي في اهتماماتها، وهي تنطلق في محاولتـها لإقنـاع الإنســان بهذه الحقيقة من موقع التسليم العقلي والإيمـان القلـبي بانقطـاع الحيـاة الدنيا وانتهائها وضرورة انتهاء ورجوع الانسان إلى خالقه وربه.

وهذا ليس مجرد خطاب أخلاقي تتبناه الأديان من أجل أن تحفظ للفعل الأخلاقي قيمته ودوره في حياة الإنسان، بـل هـو خطـاب يسـتند ـ وكمـا أشرنا ـ إلى حقائق العقل المجرد والتي يوافقها ويطابقها الوحي الديني فيما ترشد إليه تمام الموافقة والمطابقة.

وما يميز خطاب الإمام الخميـني حـول الإنســان أنـه خطـاب أخلاقــي تحليلي في عمق الذات الإنسانية، فـهو يسـعي لاكتشـاف مجـاهل النفـس البشرية والتعامل معها انطلاقاً من باطنها، وهذا لا يعني أن الإمام كـان ذا نزعة باطنية ساذجة وتبسيطية تسعى للقفز علـى حقـائق الواقـع وغـض النظر عنها عبر التجائــها إلى البـاطن وإغراقـها في عمليـة التحليـل الذاتــي

للآخرين إلى الحد الذي تتحول من خلاله نفس الذات الدارسة لتصرفات وسلوك الآخرين إلى ذات تعيش التعقيد والتأزم في نظرتها للآخرين وفيما تستهدف تأسيسه من علاقات مع الآخر.

بل على العكس من ذلك فإن النظرة التي كان يحملها الإمام الخميني للإنسان كانت تبتني على أن هذا الموجود ينطوي على قدرات وطاقات خلاّقة لابد من تفجيرها وتسييرها في الطريق الصحيح، ومن هنا كان الإمام يعتبر أن المحور الذي تتأسس عليه عملية الصلاح الفردي والإصلاح الاجتماعي تمرّ أولاً عبر الذات الإنسانية ضمن وجودها الفردي ومسعاها الذاتي، وقد بيّن ذلك في العديد من كلماته وأفكاره، فهو يقول: (كل فرد لابد أن يبدأ من نفسه، وأن يسعى لأن تتوافق عقائده وأخلاقه وأعماله مع الإسلام. وبعد أن يصلح نفسه حينئذ عليه أن يتحرك باتجاه إصلاح الآخرين)[1].

وفي كلمة أخرى له يتحدث الإمام عن أهمية التحرك الدائم والمتواصل للإنسان في مضمار تجديد وتطوير كافة قواه العقلية والنفسية والسلوكية مما ينفي عن عملية تهذيب النفس الطابع السكوني الذي يحولها إلى عادة غير ذات معنى في حياة الإنسان، فيقول: (ما يلزمنا جميعاً هو أن نشرع من أنفسنا، وأن لا نقنع بإصلاح ظواهرنا؛ يجب علينا أن نبدأ من قلوبنا وعقولنا، ولابد أن نسعى في كل يوم من أجل أن يكون يومنا القادم أفضل من يومنا السابق)[2].

---

(١) كلمات قصار.. بندها وحكمت ها امام خميني، ص ٦٥.

(٢) نفس المصدر.

وهكذا تبرز النفس الإنسانية في تفكير الإمام كموضوع أول لأيّة عملية إصلاحية في المجتمع، فهي المبدأ لكل تغيير وإصلاح يمكن أن يطرأ على المجتمع والأمة، ولأجل ذلك تكررت بيانات الإمام في الدعوة إلى تزكية النفس وإصلاحها، إذ (كل إصلاح مبدؤه الأول نفس الإنسان)[1]، و (منشأ كل الأخطار التي تواجه الإنسان هو نفس الإنسان، كما أن مبدأ الصلاح لابد أن ينطلق من نفس الإنسان)[2].

---

(١) نفس المصدر.

(٢) نفس المصدر.

(٢)

المجتمع والأمة في

فلسفة الإمام السياسية

الحديث عن المجتمع والأمة في فلسفة الإمام السياسية يأتي مكملاً للحديث المتقدم عن موقع وقيمة الإنسان في نفس هذه الفلسفة، ولذا رأينا أن نعقب الحديث عن الإنسان في فلسفة الإمام السياسية بالحديث عن قيمة المجتمع ودور الأمة في ثنايا الفلسفة السياسية للإمام الراحل.

وما يبرر الحديث عن دور وموقع الأمة والمجتمع بشكل منفصل عن الحديث عن قيمة وموقع الإنسان الفرد في التصورات السياسية الفلسفية التي قدمها الإمام الخميني هو كثافة وكثرة النصوص الخمينية التي عنت بالإشارة إلى دور وموقع الأمة والمجتمع بشكل محدد مما أفرز العديد من التصورات الخاصة عن هذا الدور وطبيعة المهام التي ينتظر منه تأديتها والقيام بها بما هو وجود مُجْتَمِع وفاعل للأفراد.

وأول ما يسترعي الانتباه في تصورات الإمام عن المجتمع هو التنبه الدقيق والناقد في الوقت نفسه من قبل الإمام إلى طريقة التعامل مع المجتمعات البشرية التي أنتجتها الحضارة الغربية الحديثة والمعاصرة، التي تنظر إلى المجتمع البشري كمصنع كبير يدار بنفس المنهجية التي تدار بها المصانع الآلية، وهي منهجية تجرد الوجود الاجتماعي للإنسان من طبيعته الأصلية وحقيقته الذاتية التي ترفض المساوقة بين إدارة المجتمع وإدارة المصنع لاختلافهما في الطبيعة الذاتية، ولافتراق الإنسان الفرد والمجتمع عن

المصنع في حقيقتهما الوجودية، مهما فرض من وجود تشابه بين الاثنين على أكثر من مستوى.

ويقدم الإمام تصوراته النقدية عن هذه المنهجية في التعامل مع المجتمع عبر قوله في لقاء صحفي أجري معه في باريس: (في عالم اليوم الذي يقال عنه إنه عالم الصناعة، يريد القادة المفكرون أن يديروا المجتمع البشري كما يديرون أحد المصانع الكبرى، في الوقت الذي تتشكل المجتمعات من الناس التي تحمل بعداً معنوياً وروحاً عرفانياً؛ والإسلام إلى جنب مقرراته الاجتماعية والاقتصادية وغيرها يستهدف تربية الإنسان على أساس الإيمان بالله تعالى، وهو حينما يسعى لهداية المجتمع إلى هذا البعد فإنه يسعى أكثر من غيره لتوجيه الإنسان إلى التعالي والسمو والحصول على سعادته)[1].

وينطلق الإمام الخميني في تأكيده على ضرورة صبغة المجتمع الإنساني بصبغة إيمانية قائمة على الإيمان بالله عزّ وجلّ والتسليم إليه من اعتقاده الجازم بارتباط كل مشاكل وأزمات الإنسان الدينية والدنيوية بافتقاد الإنسان البعد الأخلاقي في حياته وممارساته، وهو البعد الذي لايعتقد الإمام أن بإمكان الإنسان أو المجتمع أن يلتزماه في حياتهما ووجودهما في ظل ابتعادهما عن الله تعالى ونسيانهما الارتباط بالخالق الذي هو مبدأ كل خير وفضيلة، وهذا ما يدعوه لمواصلة حديثه السابق بالقول: (إذا دخل الإيمان بالله والعمل لله في الفعاليات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وسائر شؤون حياة البشر، فإن أعقد مسائل عالم اليوم يمكن أن تحل بكل

(١) آيين انقلاب اسلامي، ص ١٣٩.

يسر وسهولة، ومشكلة العالم اليوم أنه وصل إلى طريق مسدود وفي الوقت نفسه لا يريد أن يذعن إلى منهج الأنبياء في الهداية، مع أنه لن يجد مناصاً في نهاية المطاف من التسليم بذلك)[1].

وباعتقادنا أن الإمام الخميني في تقييمه للوضعية الراهنة للعالم المعاصر وطبيعة المآل الذي سيؤول إليه هذا العالم في نهاية الأمر يحكي ويستعيد تلك الثقة الكبيرة والمطلقة التي يفصح عنها الذكر الحكيم في موقفه العام من مسعى الكافرين والمتمردين على إرادة الله تعالى، والتي تؤكد بما لا يقبل الشك أنه ليس أمام الإنسان مهما ابتعد عن الله وتنكر له من نهاية ينتهي إليها سوى الله ذاته، إذ هو الغاية التي لابد أن ينتهي إليها كل سعي الإنسان وتتوقف عندها جميع حركاته، وفي ذلك يقول عزّ من قائل: ﴿**والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً ووجد الله عنده فوفاه حسابه والله سريع الحساب**﴾ (النور: ٣٩).

وهذه الحقيقة كما تواجه الكافر من بني الإنسان فإنها تواجه كل الناس كما يشير إلى ذلك تعالى بقوله: ﴿**يا أيها الإنسان إنك كادح إلى ربك كدحاً فملاقيه**﴾ (الانشقاق: ٦).

وإذا ما أردنا أن نفحص الخطاب الخميني تجاه الأمة فإننا سنجد أن أهم ما يميز هذا الخطاب هو الثقة الكبيرة التي يبديها الإمام بالأمة في شتى الظروف ومختلف المواقف، حتى إنك تشعر بالمديونية العظمى التي لا يتردد صاحب هذا الخطاب في الاعتراف بها للأمة، فهي التي ينبغي أن يعترف لها بالفضل في كل ما تحقق من نجاحات وانجازات، وحينما يتكلم

---

(١) نفس المصدر.

الإمام عن الأمة فإنه يقول: (كل ما لدينا هو من هذه الأمة، غاية الأمر أنه من تلك الأمة التي بنداء الله أكبر فعلت ذلك)[1].

وهذا التقدير الذي يعطيه الإمام لتلك الأمة التي ساندته في نهضته الدينية والإنسانية ينطوي على تأكيد بليغ بأن نهضة وثورة الأمة تستكمل قيمتها الإنسانية حينما تكون استجابة لنداء الله في القيام بالقسط والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لأن الحياة الحقيقية التي ينبغي أن يحيي الإنسان في ظلها ومن أجلها هي الحياة القائمة على العدل والمستندة إلى القسط والإنصاف، وهي الحياة التي جاءت كل الرسالات الإلهية وبُعث جميع الأنبياء والمرسلين عليهم السلام من أجل تحقيقها وإيصال الإنسان إليها كما أشار إلى ذلك تعالى بقوله: ﴿لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط..﴾ (الحديد: ٢٥).

ومن المحتم أن يتوجه الخطاب القرآني الذي يستنهض الأمة والمجتمع ـ والذي يستعيده الإمام الخميني في خطابه للجماهير المسلمة في إيران ـ أولاً وبالذات إلى تلك الأمة التي آمنت بالقرآن واتخذته منهجاً لها في حياتها، وهذا ما كان على الأمة المسلمة في إيران أن تظهر الاستجابة المخلصة والصادقة له من أجل أن تكون مصداقاً حقيقياً لقوله تعالى: ﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون﴾ (آل عمران: ١٠٣).

وهذا ما يجعل الإمام الخميني يستعيد فيما وجهه من خطاب إلى الأمة التي تحرك في وسطها نفس ذلك الخطاب القرآني الذي وجهه النبي

---

(١) كلمات قصار، ص ١٢٠.

الأكرم صلى الله عليه وآله إلى من خاطبهم بدعوته ورسالته فيقول: (إني أعظكم بموعظة واحدة فقط، وهي أن تقوموا لله، فلتقوموا وليكن قيامكم لله أيضاً إذا ما أردتم أن يكون قيامكم قياماً مثمراً) [1]؛ وهذا الخطاب الخميني يعيد إلى الذاكرة ذلك الخطاب الإلهي الذي يطلقه الله عزّ شأنه على لسان الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله، والذي يقول فيه: ﴿**قل إنما أعظكم بواحدة أن تقوموا لله..**﴾ (سبأ: ٤٦).

وفي موقف الإمام الراحل من الأمة ودورها في الشأن السياسي العام نلمح تصوراً يقدمه الإمام يختلف فيه عن سائر التوجهات الإسلامية التي كانت تعكس وجهة نظرها على أنها النظرة الإسلامية الحقيقية والأصيلة، فلقد استبعدت هذه التوجهات في مرحلة سابقة أي دور للأمة في مسألة اختيار وتحديد طبيعة النظام الحاكم، على أساس أن تحديد طبيعة نظام الحكم هي قضية لا ترتبط بإرادة وآراء البشر، وإنما هي مسألة تتعلق بالإرادة الإلهية التي من شأنها أن تحدد طبيعة نظام الحكم وخصوصيات القائمين عليه والمواصفات اللازم توفرها فيهم وطبيعة ممارستهم لعملية الحكم والإدارة السياسية للمجتمع والأمة.

بينما جاء الإمام الخميني ليعترف بدور كبير وأساسي للأمة في اختيار وتحديد نظام الحكم الصالح لها، ولكن هذا الاعتراف ما كان يعني أبداً أن الإمام كان يرى أن اجماع واتفاق الأمة هما اللذان يحددان الحق والباطل في علاقة الدين بالسلطة السياسية، بل تلك مسألة تتحدد سعة وضيقاً على ضوء الحقائق التي يدركها العقل الإنساني عن حقيقة الدين وطبيعة

---

(١) آيين انقلاب اسلامي، ص ٤٣١.

الوظيفة التي يتعين عليه القيام بها في عالم الإنسان، وعلى حد تعبير بعض الباحثين العرب المعاصرين ينبغي في هذا المجال (التمييز بين الإجماع في مجال النظريات والإجماع في مجال العمليات. ففي مجال النظريات ليس الإجماع مصدر حقيقة، ولا معياراً حاسماً لتثبيت حقيقة أو رفضها. إن الحقيقة النظرية لا تثبت بعدد الناس الذين يقولون بها، ولو كان إجماعاً. وإنما تثبت عن طريق البرهان والدليل، وهي مفتوحة على الدوام. أما في مجال العمليات، فإن الإجماع يصلح مصدراً ومعياراً للحقيقة، لأنّ الحقيقة العملية هي من قبيل المطلوبات الخيرية، والمطلوبات الخيرية تتقرر بالرغبة والإرادة، على أساس هداية ما من العقل) (١).

وهذا بالضبط ما كان الإمام قد وعاه تمام الوعي، ففي اعترافه للأمة بدورها في انتخاب نظام الحكم ما كان ليريد المراهنة على دور الدين وقيمته، فالدين في نظر الإمام هو حقيقة إلهية أسمى من أن يتدخل البشر في تحديدها وصياغتها، وإنما الحاكم الوحيد في تثبيت وتقرير الحقيقة الدينية في نظر الإمام ليس شيئاً آخر سوى العقل المجرد والمستقل (٢)، وهذا

---

(١) ناصيف نصّار: منطق السلطة.. مدخل إلى فلسفة الأمر، ص ١٧١ ـ ١٧٢، دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت ـ لبنان، ١٩٩٥ م

(٢) يتحدث الإمام الخميني في كتابه: «الآداب المعنوية للصلاة» بصورة انتقادية لاذعة عن أولئك الذين يريدون أن يتبثوا كل حقائق الدين الاعتقادية والعقلية من نفس النصوص الدينية نافين إمكانية إثباتها عن طريق العقل بالقول: (اثبات الصانع والتوحيد والتقديس واثبات المعاد والنبوة بل مطلق المعارف حق طلق للعقول ومن مختصاتها وان ورد في كلام بعض المحدثين من ذوي المقام العالي ان الاعتماد في اثبات التوحيد على الدليل النقلي، فمن غرائب الامور بل من المصيبات التي لابد أن يستعاذ

ما سنلاحظه بكل وضوح حينما نتحدث بعد قليل عن المهمة التي قام بها الإمام الراحل في «إعادة تأسيس دور الدين في حياة الإنسان المعاصر».

وعلى كل حال فقد تكرر التركيز من قبل الإمام على أهمية أن تمارس الأمة دورها في تأسيس ودعم الحكومة العادلة والدفاع عنها، ويعبر الإمام عن ثقته الكبيرة بالأمة عبر كلماته التالية:

١ ـ (إذا ما أرادت أمة من الأمم تحقيق شيئاً فإنه لابد أن يتحقق)[١].

٢ ـ (إذا ما أرادت الأمة أمراً فلن يستطيع أحد مخالفتها)[٢].

٣ ـ (لا تتمكن أيّة قدرة مهما كانت من الوقوف في مواجهة قدرة الأمة اللامتناهية)[٣].

وبعد أن يبرز الإمام الخميني ثقته المتعاظمة بالأمة [٤] فإنه يبدي ثقته المطلقة بما ستختاره الأمة التي تتوفر على الوعي والفهم من نظام سياسي يحقق طموحاتها ويستجيب لمتطلباتها ويحفظ لها عزتها وكرامتها فيندفع

بالله منها). راجع المصدر المذكور، ص ٣٤٤ ـ ٣٤٥، تعريب: أحمد الفهري، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٨٤ م.

(١) كلمات قصار، ص ١٢٠.

(٢) نفس المصدر.

(٣) نفس المصدر.

(٤) نلاحظ في بعض نصوص الإمام الراحل ثقة غير معتادة يسبغها الإمام على حركة وعمل الأمة، وهو أمر لم نلاحظه إلى حد الآن في أي من الأنظمة السياسية التي تدعى أنها شعبية وتستند في شرعيتها وحاكميتها على آراء الجماهير، وهذه الثقة يبديها الإمام حينما يقول: (الإنصاف أن من قام بعمله من أول الثورة إلى حد الآن صحيحاً مئة بالمئة هو الشعب). انظر: كلمات قصار، ص ١٢٤.

في هذا الشأن للتأكيد على أن الأمة تمتلك القدرة والصلاحية على تقرير مصيرها وأنها صاحبة القرار في ذلك دون غيرها ممن يريدون فرض إرادتهم عليها واستلاب حقها في تقرير المصير، فـ (مصير كل أمة بيدها)[1]، و (كل أمة لابد أن تعيّن وتحدد مصيرها بنفسها) [2].

ويرى الإمام أن إرادة الأمة حينما تتناغى وتتوافق مع الإرادة الإلهية فإنها تستطيع تحويل غير الممكن إلى ممكن، والمحال إلى واقع[3]؛ ولذا لم يفرط الإمام في هذه القدرة الكبيرة التي تحتويها الأمة في ذاتها وفعلها، بل كان يقول بكل اعتزاز: (نحن نعتمد على قدرة الأمة) [4]، وفي هذا المجال كان الإمام الراحل يعتقد أن أي نظام سياسي حينما يفتقد دعم وتأييد وثقة الأمة فإنه يفتقد بالإضافة إلى شرعيته كل مبرر لبقائه واستمرار وجوده، وذلك لأن (أيّة قوة عظمى حينما تفتقد القاعدة الشعبية لا تستطيع الوقوف على قدميها)[5]، و (إذا لم تكن الأمة تسند الدولة فإن هذه الدولة لا تصلح ولا تستقيم) [6].

وانطلاقاً من ذلك فقد كان الإمام يعول تمام التعويل على الدور الذي يمكن للأمة من خلال مشاركتها وفاعليتها في الشأن العام أن تحقق من

---

(١) نفس المصدر.

(٢) نفس المصدر.

(٣) نفس المصدر، ص ١٢١.

(٤) نفس المصدر.

(٥) نفس المصدر.

(٦) نفس المصدر.

خلاله لذاتها متطلبات الاستقرار الاجتماعي والثبات السياسي، فكان يـرى أن (وعي الناس، ومشاركتهم ومراقبتهم وتناسـق حركتـهم مـع مقـاصد حكومتهم المنتخبة هو أكبر ضمان لتحقيـق وحفـظ الأمـن والاسـتقرار في المجتمع) [1].

ولمّا كان الإمام يرى أن وعي ويقظة وفاعلية الأمة هي الضمان الوحيـد لاستقلالها وتحقيق عزتها وكرامتها في العيش والحياة، فقد رأى في الجـهل وافتقاد الأمة الفاعلية السياسية أكبر عدوين يـهددان وجودهـا ويسـتلبان قدرتها على تقرير مصيرهـا واختيـار طريقـها. وهـذا مـا يجعـل الإمـام يشخص «الجـهل» كسـبب أول لكـل الأزمـات الـتي عاناهـا المسـلمون في تاريخهم الطويل فيتحدث قائلاً: (كل الأزمات التي أصابتنا طـوال التـاريخ تنبع من جهل الناس) [2].

كما أن انسحاب الأمة عن القيام بوظائفها في مراقبة الحكـام وتقويمـهم هو سبب آخر من الأسباب المهمة التي يرى الإمام أنها تهيئ لابتـلاء الأمـة واعوجاج مسيرتها. فـ (الدولة إنما تصاب بالمحن حينما يفتقـد مواطنوهـا حس المسؤولية) [3].

وهذا الإحســاس بخطـورة جـهل الأمـة بدورهـا وتراخيـها في القيـام بوظائفها يدفع الإمام لاستحثاث الأمة في كل مناسبة للحضور والتواجد في المجال السياسي العام بكل ثقلها وفاعليتها، فـ (كل الأمة ينبغـي أن تكـون

---

(١) نفس المصدر.

(٢) نفس المصدر.

(٣) نفس المصدر، ص ١٢٢.

حاضرة في الشؤون السياسية) [1]، و (لا ينبغي أن تنعزل الأمة، وإذا ما انعزلت الأمة فكلنا سنهزم) [2].

ويربط الإمام تمام الربط بين كل تقدم يمكن للدولة أن تحرزه في أي مجال من المجالات وبين دعم الأمة ومساندتها لها، ولذلك كان يقول: (إذا ما قعدت الأمة جانباً وأرادت من الدولة انجاز عمل ما فإن الدولة ستعجز عن ذلك)[3].

واللطيف في المنهجية السياسية التي مارسها الإمام خلال مدة قيادته للدولة الإسلامية في إيران أنه كان لا يترك الفرصة تمرّ من دون أن يستثير الناس ضد أية ممارسة خاطئة أو مستبدة يمكن لأحد أفراد الجهاز الحاكم في الدولة أن يرتكبها في الوقت الذي كان هو على رأس هذا الجهاز ويمتلك أعلى سلطة شرعية ورسمية في إدارة شؤون الدولة، ولقد تحدث في إحدى المرات قائلاً: (على السادة أن يتوجهوا وعلى الأمة جمعاء أن تراقب هذه الأمور، عليها أن تنظر حينما اتخلى عن المسؤولية أو إذا ما انحرفت، عليها أن تقول لي: لقد انحرفت فراقب نفسك، إن المسألة في غاية الأهمية. الأمة كلها مسؤولة عن مراقبة كل الأمور والحوادث المرتبطة بالإسلام فعلاً، وإذا رأت أيّة لجنة من اللجان ـ لا قدر الله ـ تسير بخلاف مقررات الإسلام، فعلى الكسبة أن يبدوا اعتراضهم، وعلى المزارعين أن يبدوا اعتراضهم، ويجب على العلماء والمعممين أن يعترضوا، عليهم أن يعترضوا

---

(١) نفس المصدر.

(٢) نفس المصدر.

(٣) نفس المصدر.

حتى يستقيم هذا الاعوجاج)[1].

ويحث الإمام الخميني الأمة بكل قطاعاتها على ممارسة حقها في نقد وتصحيح ومواجهة كل أخطاء السلطة السياسية الحاكمة بكافة أجهزتها ومسؤوليها عبر استشهاده بقضية تاريخية حدثت في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب فيقول: (إذا ـ لا قدر الله ـ وجد شخص عمل عملاً غير صحيح فعلى الأمة أن تعترض وأن تسأله لماذا عملت هذا العمل؟ في صدر الإسلام حينما قال عمر: إذا أنا عملت عملاً فماذا تفعلون؟ فأخرج رجل عربي سيفه وقال: نقومك بهذا السيف. علينا أن نكون كذلك، وعلى المسلمين أن يكونوا كذلك في مواجهة أيّ شخص كان، فسواء انحرف خليفة المسلمين أم أىّ شخص آخر علينا أن نسل سيوفنا حتى نقومه) [2].

وهذه المنهجية التي نظر بها الإمام إلى مسألة نقد السلطة السياسية في الوقت الذي تدلل على أهمية الدور الذي أراد الإمام أن يسنده للأمة في مراقبة جهاز الحكم وتصحيح أيّ خلل يمكن أن يتواجد في مساره، فإنها تفصح عن الرؤية التي كان الإمام الراحل يحملها للنقد السياسي بما هو فاعلية تصحيحية إيجابية لا يمكن لأي مجتمع متحضر أن يقلل من شأنها أو يمنع من ممارستها.

---

(١) آيين انقلاب اسلامي، ص ٣٣٥.

(٢) نفس المصدر، ص ٣٣٥ ـ ٣٣٦.

(٣)

اعادة تأسيس دور الدين

في حيـاة الإنســان المعاصــر

قد يعتبر هذا البعد من أهم الأبعاد على الإطلاق في فكر وتجربة الإمام الخميني فيما يرتبط بفلسفته السياسية في المجالين النظري والعملي على السواء، فلقد كان الإمام الراحل ـ رضوان الله تعالى عليه ـ يدرك تمام الإدراك أن الصورة الحقيقية للدين قد شوهت وأخفيت طوال القرون السابقة من حياة الأمة، وإن أيّة محاولة دينية للنهوض بالأمة لا يمكن أن تتحقق من دون إزاحة التراكمات والتشوهات التي قدر لها أن تغطي الصورة الحقيقية الناصعة للدين، ومن هنا كان على الإمام أن يعيد تأسيس دور الدين في حياة المجتمع، وأن يفصح عن المهام الرئيسية التي ينتظر من الدين تحقيقها في حياة البشر، وفي هذا السياق تحرك الإمام ليخرج الدين من قوقعته التي فرض عليه البقاء فيها طوال سنين عديدة من قبل المتدينين ومن قبل اللامتدينين على حد سواء.

وفي هذا الشأن تحدث الإمام عن المشروع الإصلاحي والتغييري الذي جاءت تحمله كل الأديان الإلهية بلا استثناء قائلاً: (كل الأنبياء من أول البشرية، منذ مجيء آدم عليه السلام إلى النبي الخاتم صلى الله عليه وآله، كلهم جاءوا من أجل إصلاح المجتمع، ومن أجل صهر الفرد في المجتمع. ونحن لا يمكننا العثور على فرد أفضل وأسمى من الأنبياء، ولا يوجد عندنا من هو أسمى من الأئمة عليهم السلام، ولكن هؤلاء الأفراد جميعهم

ضحوا بأنفسهم لخدمة مجتمعاتهم. ولقد أشار الله تعالى إلى أنه بعث الأنبياء وأعطاهم البينات والآيات، وأنزل معهم الميزان وبعثهم **﴿ليقوم الناس بالقسط﴾** [1]، فالغاية من بعث الأنبياء هي قيام الناس بالقسط، ومن أجل أن تتحقق العدالة الاجتماعية بين الناس، وبنفي الظلم ومراعاة الضعيف يتحقق القيام بالقسط. وبتبع ذلك قال تعالى: «وانزلنا الحديد» فما المناسبة في ذلك؟

المناسبة في ذلك أن تلك الأهداف والغايات لا بد من تحقيقها بالحديد، أي بالبينات والميزان والحديد الذي «فيه بأس شديد» يعني إذا أراد شخص (أو جماعة) تسيير المجتمع أو الحكومة العادلة بحسب مطامعه ومصالحه الذاتية فلابد من إصلاحه أولاً من خلال الحديث معه بمنطق العقل وإن لم يصغ إلى نداء العقل والمنطق فلا مناص من استخدام القوة والحديد معه)[2].

ولا يغفل الإمام في هذا المجال التنديد بتلك المقولة التي اشتهرت على الألسن في عصرنا هذا والتي كانت تعتبر الدين وسيلة تخدير للأمة، فيتحدث عنها قائلاً: (لقد أذاع الأعداء أن «الدين أفيون الشعوب»، ومع الأسف لقد تركت هذه المقولة أثرها في إيران وفي شبابنا، وأثرت أيضاً في بعض المتنورين. ان معنى «الدين أفيون، أفيون المجتمع» هو أن أصحاب

---

(١) الحديد: ٢٥. والنص الكامل للآية الكريمة هو: **﴿لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب إن الله قوي عزيز﴾**.

(٢) آيين انقلاب اسلامي، ص ٤٤ ـ ٤٥.

القدرة والسلطة يختلقون الدين من أجل أن تبقى الناس نائمة وساكنة! وبالنسبة إلى الإسلام هكذا قالوا: «إن الاسلام كان صالحاً للألف والأربعمائة سنة السابقة، وأما اليوم فلا يمكن أن تطبق كل أحكام الإسلام»، وهؤلاء أصلاً لم يطلعوا على حقيقة الإسلام، هؤلاء يقولون: «إن الأنبياء اختلقوا من أجل أن يختلق الدين، ومن أجل أن يبقى أصحاب القدرة والقوة متمكنين» في الوقت الذي يلاحظ كل من قرأ التاريخ، أو على أقل تقدير قرأ تاريخ الإسلام الذي هو قريب من عصرنا أن من وقف في وجه من، وكل من يلاحظ تاريخ الأنبياء ويبحث عنهم من أيّة طبقة كانوا ومن خالفوا، فإنه يشاهد أن الأنبياء كانوا من طبقة المستضعفين، وهي طبقة عامة الناس، ولقد دفع الأنبياء الناس من أجل محاربة المستكبرين) [1].

وينهي الإمام كلمته هذه بالإفصاح عن الدور الحقيقي الذي مارسته الأديان الإلهية في حياة البشر بالقول: (الإسلام وسائر الأديان كلها كانت محركة، كانت تستحث الناس وتيقظهم، كانت تعاليم الأنبياء توقظ الناس وتحركهم باتجاه مواجهة المتسلطين والمشركين)[2].

ولقد نجح الإمام أيّما نجاح في تأسيس وتفعيل دور الدين في حياة الأمة عبر حركته الجماهيرية، ودلّل بما لا يقبل الشك على أن الدين يمتلك قدرة خارقة في تغيير مصير الشعوب والأمم حينما يستثمر بشكل صحيح، وبالانطلاق من نفس أفكاره وقيمه الإنسانية والأخلاقية؛ ولقد كان الإمام

---

(١) نفس المصدر، ص ٣٨ ـ ٣٩.

(٢) نفس المصدر، ص ٤٠.

يشعر أنه في موقفه من تفعيل مهمة الدين في حياة ووجود الإنسان المعاصر وسعيه لإزالة التشويهات والتراكمات التي طغت على الدين في صورته الحقيقة يتبنى الوقوف في مواجهة الصورة المشوهة التي قدمها السذج والخانعون من المتدينين، وفي الوقت نفسه في مواجهة الصورة السلبية التي قدمها أعداء الدين عنه، وعلى هذا الأساس استشعر الإمام أنه يخوض معركة تصحيحية وتغييرية في نفس الوقت، فهو من جهة يستهدف تصحيح تلك الصورة المغلوطة التي تبناها بعض المتدينين بحسن نية عن دور الدين ومهمته في حياة البشر، ومن جهة أخرى يجد نفسه معنياً بتغيير تلك الصورة ذات السمعة السيئة التي قدمها وروجها أعداء ومنتقدو الدين عن حقيقته ومهمته التغييرية والتى أفصحت عن مضمونها من خلال مقولة: «الدين أفيون الشعوب».

ومن هنا لم يتساهل الإمام في نقد وتزييف وتخطئة تلك الأفكار التي كان يدعو إليها البعض من المتدينين والتي كانت تريد أن تزوى الدين في دائرة ضيقة وتبعده عن أن يكون له رأي أو كلمة في قضايا المجتمع وشؤون السياسة، وقد مارس الإمام نقداً مكرراً لهذه الفكرة في العديد من كلماته، وفي كتابه عن «الحكومة الإسلامية» كان يقول: (من جهة أخرى فقد بذلوا قصارى جهدهم في التقليل من شأن الاسلام، وتحديد وظائفه ووظائف القائمين عليه من الفقهاء والعلماء، وحصر تلك الوظائف والواجبات في حدود بيان المسائل، وفي حدود المواعظ والارشادات وقد صدّق بعض السذج ذلك فتاهوا من حيث لا يشعرون. أقول لكم: ان هذه الاتهامات والجهود المبذولة في تشويه السمعة تستهدف استقلال البلاد وثرواتها.

المؤسسات الاستعمارية كلها وسوست في صدور الناس ان الدين لا يلتقي مع السياسة. الروحانيون [1] ليس عليهم أو ليس لهم أن يتدخلوا في الشؤون الاجتماعية. ومن المؤسف جداً ان البعض منا صدق بتلك الأباطيل، وقد تحقق بهذا التصديق أكبر أمل كانت تحلم به نفوس المستعمرين) [2].

ومن جهة أخرى لمّا كانت هناك دعوات محمومة لترويج فكرة فصل الدين عن السياسة فقد وجد الإمام أن من واجبه أن ينتقد هذه الفكرة ويواجهها قدر المستطاع لأنها كانت تلغي الفاعلية التي أراد الإمام أن يحفظها للدين في حياة الفرد والمجتمع، وهذه المواجهة شكلت حلقة أخرى متميزة من حلقات التفكير السياسي عند الإمام الخميني، وفي هذا المجال تحدث الإمام الخميني قائلاً في لقاء له مع مراسل جريدة التايمز اللندنية: (إذا أنتم استطعتم أن تعوا وتفهموا معنى الدين في ثقافتنا الإسلامية فإنكم ستشاهدون بكل وضوح أن لا تناقض بين القيادة الدينية والقيادة السياسية، بل كما أن الكفاح السياسي جزء من الوظايف والواجبات الدينية فإن القيادة وتوجيه الكفاح السياسي بعض من وظائف ومسؤوليات القيادة الدينية) [3].

وفي حديث آخر يفصح الإمام الراحل عن البعد السياسي للإسلام من خلال استذكار المضمون السياسي والاجتماعي لجملة من الشعائر الدينية

---

(١) مصطلح يستخدم للتعبير عن علماء وطلاب العلوم الدينية.

(٢) الإمام الخميني: الحكومة الإسلامية، ص ١٣٨، المكتبة الاسلامية الكبرى، طهران، بلا تاريخ.

(٣) آيين انقلاب اسلامي، ص ١١٩ ـ ١٢٠.

التي شرعها الإسلام فيقول: (الإسلام دين السياسة، هو الدين الذي يتبين البعد السياسي في أحكامه وفي مواقفه بكل وضوح. في كل يوم توجد اجتماعات في كل مساجد البلاد الإسلامية ابتداء من مدنها وانتهاء بقراها وأطرافها، ففي كل يوم يجتمع المسلمون عدداً من المرات لأجل إقامة الصلاة جماعة ومن أجل أن يطلعوا في كل البلاد والنواحي على أحوالهم، ومن أجل أن يتعرفوا على أحوال المستضعفين، وفي كل أسبوع يعقدون اجتماعاً أكبر من كل الاجتماعات اليومية العادية في مكان واحد، وفي صلاة الجمعة التي تشتمل على خطبتين يلزم أن تطرح قضايا الساعة واحتياجات البلاد واحتياجات المنطقة، ويُتَحَدَّث فيها عن الأبعاد السياسية والأبعاد الاجتماعية والأبعاد الاقتصادية، ويتعرف الناس على كل هذه الأمور؛ وفي كل عام يوجد عندنا عيدان يجتمع فيهما الناس... وفي صلاة العيد هناك خطبتان يلزم أن تطرح فيهما بعد الحمد والصلاة على النبي الأكرم والأئمة عليهم السلام المسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية واحتياجات البلاد أو المنطقة، ويبصر الخطباء الناس بالقضايا؛ والأهم من ذلك كله أنه يوجد اجتماع سنوى في أيام الحج ويجب أن يحضره من كل البلاد الإسلامية من يستطيع الحج، وهناك يلزم أن تطرح قضايا الإسلام في مواقف الحج، وفي عرفات، وبالخصوص في منى، وبعد ذلك في نفس مكة المكرمة، وبعد ذلك في حرم الرسول الأكرم، وفي تلك المواقف يطلع الناس على أوضاع بلادهم وأوضاع البلاد الإسلامية، وفي الحقيقة أن هناك يعقد مجلس واجتماع على مستوى عال من أجل دراسة كل أوضاع البلاد الإسلامية) (١).

---

(١) نفس المصدر، ص ١٢٠.

وانطلاقاً من ذلك فقد نظر الإمام الراحل إلى مقولة فصل الدين عن السياسة نظرة سلبية ورأى أن الدخلاء استهدفوا ترويجها من أجل القضاء على فاعلية الدين بما هو محرك يستثير الأمة في مواجهة خططهم ورغبتهم في السيطرة على البلاد الإسلامية، وهكذا كان (شعار فصل السياسة عن الدين من ترويجات المستعمرين التي أرادت أن تبعد المسلمين عن التدخل في تقرير مصيرهم) [1]، في الوقت الذي يرى الإمام (إن أحكام الإسلام المقدسة تتعرض للأمور السياسية والاجتماعية أكثر من تعرضها للأمور العبادية؛ ومنهج نبي الإسلام بالنسبة إلى شؤون المسلمين الداخلية والخارجية يدلل على أن إحدى أهم المسؤوليات الكبرى التي كان يتحملها شخص الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله هي مهمة الكفاح السياسي)[2].

ومن يتابع كلمات الإمام الخميني فيما يحمله من رؤية حول الدور الذي ينبغي أن يكون للدين بشكل عام وللإسلام بشكل خاص في حياة الإنسان يلمح تصورات دقيقة يشير إليها الإمام ويتناولها بالبحث في العديد من المناسبات، وهو يتحدث بكل حسم وإصرار عن الأبعاد السياسية في الإسلام قائلاً: (دين الإسلام في الوقت الذي يقول للإنسان: اعبد الله، ويدله على كيفية هذه العبادة، فإنه يبين له كيف يعيش، وكيف ينظم علاقاته بسائر الناس، وحتى يهديه إلى كيفية تنظيم المجتمع الإسلامي روابطه مع سائر المجتمعات؛ ولا توجد حركة أو عمل يقوم به الفرد أو المجتمع من دون أن يقرر له الإسلام حكماً، وعلى هذا الأساس من

---

(١) نفس المصدر، ص ١٢١.

(٢) نفس المصدر.

الطبيعي أن يكون مفهوم القيادة الدينية وقيادة علماء الدين شاملاً لكل شؤون المجتمع، وذلك لأن الإسلام يعني بهداية المجتمع في كل شؤونه وأبعاده) [1].

وحركة الإمام في تفعيل مهمة الدين في حياة الإنسان المعاصر استوعبت العديد من أبعاد الدين، ولقد كان «الشعار» هو أحد أهم الأبعاد التي أتقن الإمام الخميني استثمارها وتفعيلها في حياة وحركة الأمة انطلاقاً من الموقع الذي يحتله الدين في فكر ومشاعر الأمة، فلقد أبدع الإمام الراحل في ابتكار وتفعيل المصطلح السياسي في حياة الأمة وحركة الجماهير، وهذه خصيصة من الخصائص التي شوهدت في فكر وحركة الإمام السياسية بكل وضوح، فهو الذي قرن تحركه السياسي بالعديد من المصطلحات التي وإن استلهم بعضها من مرجعيته الإسلامية والدينية، إلا أنه استطاع أن يُفَعِّلَها في الحياة العامة للمسلمين وللمستضعفين بشكل لم يعهد من قبل، إضافة إلى بعض المصطلحات التي ابتكرها الإمام ابتكاراً من دون أن يكون لها وجود قبله أو عند غيره من القياديين والساسة، كما هو الشأن بالنسبة إلى مصطلح «الشيطان الأكبر» الذي أضحى علماً على أكبر قوة سياسية وعسكرية حاكمة في عالمنا المعاصر وهي دولة الولايات المتحدة الأمريكية.

وهناك جملة من المصطلحات التي جعل لها الإمام الراحل فاعلية لم تكن معهودة من قبل في حياة الجماهير المسلمة كما هو الشأن بالنسبة إلى مصطلح «المستضعفين» و «الاستكبار العالمي» و «ولاية الفقيه» و«الجمهورية الإسلامية»؛ و لقد دللت هذه الإمكانية التي تمتّع بها الإمام

---

(١) نفس المصدر، ص ١١٨.

الخميني في ابتكار وتفعيل المصطلح السياسي على قدرة على التميّز عن بقية التوجهات والتيارات السياسية والفكرية الفاعلة في الساحة الاجتماعية، واعطاء الحركة بعداً ذاتياً في التعبير عن خصائصها ومنطلقاتها الإنسانية والإسلامية، وهذا الأمر أفصح عن بعدين مهمين في حركة الإمام السياسية، الأول منهما هو بعد الأصالة والكشف عن الانتماء إلى المرجعية الدينية الإسلامية في المجال الفكري والنظري، والثاني هو التجديد والابتكار في استعادة دور الدين كمؤثر وفاعل في توجيه وتغيير الممارسة الإنسانية في وقت اعتقد فيه أكثر الناس أن الدين قد انسحب من حياة البشر وتخلى دوره في التغيير والتوعية إلى التيارات الفكرية والسياسية المناهضة له والملغية لقيمته، أو بتعبير آخر: للتيارات والتوجهات الوضعية التي تنتمي أساساً وأصلاً للإنسان بما هو كائن غير مرتبط بالسماء ولا منتم إلى مرجعية الدين.

لقد استطاع الإمام الخميني أن يلغي هذه النظرة السلبية للدين ولدوره في حياة الإنسان المعاصر وأن يثبت في المقابل أن الدين في حقيقته الأصلية هو الأقدر من بين كل التيارات والتوجهات على تحريك مشاعر الأمة واستثارة هممها باتجاه صنع مستقبلها وصياغة مصيرها؛ وفي الوقت الذي كان الإمام الراحل يعي هذه القضية تمام الوعي فإنه كان يدرك أيضاً أن الدين (الإسلام) يمتلك وضعاً خاصاً بالنسبة إلى الأمة التي أراد أن يتحرك الإمام في وسطها وأن يحررها من سلطة الطاغوت، وعلى هذا الأساس نظر الإمام الراحل إلى الإسلام بما هو مكون فاعل من مكونات الأمة ما كان بالإمكان الاستغناء عنه أو التقليل من أهميته، بل ما ينتظر من المصلح الثائر أن ينجزه هو السعي لا ستثمار القدرات التي ينطوي عليها الدين بما

هو مشروع تغييري في تحريك الأمة والنهوض بها، وهذا ما فعله الإمام بالضبط، فلقد سعى لاستنفار كل القدرات التغييرية التي ينطوي عليها الدين بما فيها الشعار والمصطلح، فقام باستثارة وتفعيل المصطلحات والشعارات التي حركت الجماهير ودفعتها للتضحية عبر الالتجاء إلى نفس المنظومة الفكرية للدين.

وهاهنا ملاحظة مهمة لابد من التوجه إليها في المشروع السياسي للإمام الخميني وهي: ان الشعار حينما لا يحكي فكرة ولا يتواصل المصطلح مع مضمون فإن ذلك ينذر بوجود حالة غير سوية في مسار الحركة التغييرية، فهناك ثمة حالة مرضية تصاحب الكثير من الحركات التغييرية والثورية، وهي عدم قدرة هذه الحركات على تجاوز مرحلة الشعار المجرد إلى مرحلة الفكرة المستوعبة، ومراوحة أيّ مشروع سياسي تغييري ضمن مرحلة الشعار وعجزه عن تجاوزها يؤذن بوجود خلل عميق في الأسس الفكرية والعملية التي قام عليها المشروع، لأن مؤيدي أيّ مشروع لابد أن يتوقعوا منه بعد مدة أن يحقق بعضاً من الشعارات التي رفعها في مراحل تحركه السابق وقبل أن تنفتح أمامه آفاق العمل والتطبيق، وإذا ما أتيحت الفرصة أمامه وعجز عن تجسيد مقولاته وشعاراته في الواقع العملي فإن المؤيدين سرعان ما يتراجعون وتبدأ عملية التشكيك في صدق المشروع مما يهدد كل المشروع بالسقوط والفشل.

ومن يدرس التحرك السياسي للإمام الخميني يدرك أن الإمام كان يعي هذه القضية تمام الوعي، ولذا لم يتمثل الإمام في أيّة مرحلة من مراحل تحركه ـ سواء قبل الثورة أم بعدها ـ العجز والقصور عن تجديد فاعلية الجماهير ودفعها للاستجابة إلى متطلبات مشروعه السياسي التغييري، من

خلال ما كان يثيره من أفكار ورؤى حول مختلف القضايا الإنسانية التي كان يمتلك قدرة خاصة على تفعيلها في واقع الناس وجذب اهتمامهم نحوها، في الوقت الذي ربما تكون العديد من تلك القضايا ليست محل اهتمام الآخرين في الوقت الحاضر، ولكن لأن الإمام كان يعتقد أن الناس والجماهير لابد أن تعيش التجدد والتطور في وعيها وثقافتها واهتماماتها فكان لابد من استباق هذا التجدد ومعايشة ذاك التطور، وما يمكن أن يحقق للإنسان ـ ولا سيما من يكون في موقع القيادة ـ القدرة على استباق الآخرين في وعيهم وتفكيرهم هو التوفر على إمكانيات التجديد والتطوير في حياته ومسعاه، وهي الخصلة التي توفر عليها الإمام الخميني بشكل رائع، وعبر توفره عليها أسبغ على قيادته للأمة حالة معنوية وروحية كانت تعطي الشعور للأمة بضرورة التحرك والتطور إلى الأمام في كل يوم وفي كل ساعة، وكأن الحياة ميدان عمل وتسابق في الخيرات والعمل الصالح بحق وحقيقة، وهو نفس الشعور الذي أراد القرآن الكريم أن يستحضره ويثيره في نفوس المؤمنين على الدوام من خلال خطابه لهم بقوله عزّ وجلّ: ﴿وسارعوا إلى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السماوات والأرض أعدّت للمتقين﴾ (آل عمران: ١٣٣).

(٤)

مفهوم النهضة والتغيير في الفكر السياسي للإمام الخميني

ما يحمله القادة والمصلحون من مفهوم لحقيقة النهضة ومعنى التغيير هو الأمر الذي يفصح بكل صراحة ووضوح عن سعة أفقهم وواقعية تطلعاتهم، وهو الأمر الذي يكشف أيضاً عن المعنى الضيق أو الواسع الذي تختزله القيم الإنسانية التي يدعون لها الآخرين ويستحثونهم نحو تجسيدها وتحقيقها في واقعهم الحياتي.

والإمام الراحل كان يحمل مفهوماً للنهضة ويطمح إلى انجاز مشروع للتغيير يتجاوزان في حدودهما وآفاقهما - إن كانت لهما حدود وآفاق - حدود وآفاق كل المفاهيم والمشاريع البشرية الضيقة التي تحصر مفهوم النهضة ومشروع التغيير في أفضل الأحوال ضمن حدودهما الاجتماعية والسياسية الدنيوية والمؤقتة، والتي لاتتسع لاستيعاب كل آفاق الوجود الإنساني، وبكلام آخر.. يمكننا القول إن مشاريع التغيير والنهوض التي لا تأخذ في اهتمامها غير تغيير وتطوير البعد الدنيوي للإنسان تبقى في واقعها وحقيقتها مشاريع ناقصة ومبتورة إن لم تكن مشاريع خاطئة ومشوهة، لأن مثل هذه المشاريع لابد أن تتأسس على مفاهيم خاطئة وتصورات مغلوطة عن حقيقة النفس الإنسانية فيما ينبغي أن تصبو إلى تحقيقه من سمو وتعال في مجالات إنسانية أخرى هي الأهم في الكشف عن حقيقة الموجود البشري وقدرته على الارتقاء إلى مستويات من الرقي تتجاوز

حدود وإمكانيات كل المخلوقات الأخرى.

وعلى هذا الأساس لا يحصر الإمام الراحل مفهوم النهضة والتغيير ضمن أبعادهما الدنيوية التي وإن أخذت عند البعض من حركات التغيير والنهوض اتساعاً في آفاقها الاجتماعية والسياسية، إلاّ أنها رغم ذلك كله تبقى غير مكتملة في رأي الإمام الخميني ما دامت تغفل عن توجيه الإنسان إلى الاهتمام بالبعد المعنوي من وجوده وحياته، ولذا يرفض الإمام اعتبار العامل المادي (الاقتصاد) هو العامل الأساس الذي ينبغي أن يدفع الإنسان ويحركه في طريق النهوض والتغيير فيتحدث قائلاً: (إن أولئك الذين يعطون كل قيمة للمادة ويعتبرون الاقتصاد هو الأساس لكل شيء، لايدركون معنى الإنسان، ويتخيلون أن الإنسان مجرد حيوان يأكل ويشرب كبقية الحيوانات غاية الأمر أن أكله وشربه يفترقان عن بقية الحيوانات فهو يأكل الكباب والحيوان يتغذى بالعلف، ولكن يبقى كلاهما حيواناً. أولئك الذين يعتبرون الاقتصاد هو الأساس التحتي لكل تحرك يعتقدون أن الإنسان مجرد حيوان، والحيوان يضحي بكل شيء من أجل المادة.

إن الأساس هو التوحيد.. الأساس هو العقائد الإلهية الحقة، وليس الأساس هو البطن. أولئك الذين يجعلون الاقتصاد هو الأساس يحطون من قدر الإنسان ويسقطون الإنسان من حد إنسانيته إلى حد الحيوان من أجل أن يكون كبقية الحيوانات) [١].

وحينما يعتمد الإمام الخميني المبادئ والقيم وعلى رأسها التوحيد أساساً ومنطلقاً في حركة النهوض والتغيير ويرفض في الوقت نفسه اعتبار

---

(١) نفس المصدر، ص ٤٥٦.

الاقتصاد والدوافع المادية أساسين مقبولين على المستوى الأخلاقي في هذه الحركة، فهذا يعني أن التصور الذي يحمله الإمام للسلطة السياسية ودورها ووظيفتها في حياة الإنسان والمجتمع لا يمكن أن يبقى رهيناً بمحاسبة السلطة السياسية عن مسؤوليتها تجاه التزاماتها المعيشية للمواطن فحسب، فالسلطة السياسية ليست مسؤولة فقط عن توفير المسكن والغذاء لمن تحكمه، إلاّ حينما تختل التصورات وترتبك المفاهيم التي يحملها القائمون على السلطة عن المعنى الحقيقي الذي ينبغي أن يظل ملازماً للسلطة وللمهمة التي ينبغي أن تقوم بها في حياة الإنسان والمحكومين من قبلها.

وهذا النوع من الاختلال والارتباك في فهم وظيفة السلطة ودورها في حياة الفرد والمجتمع نجده في تلك الطريقة من التفكير التي تعتبر السلطة السياسية مجرد شأن دنيوي ولا ينبغي أن تكون إلاّ كذلك (فالسلطة السياسية سلطة دنيوية من ألفها إلى يائها، دنيوية المصدر ودنيوية الغاية، إذ إن مصدرها لا يتعدّى طبيعة الوجود الاجتماعي، وغايتها لا تتعدى الشرط الاجتماعي لسعادة الإنسان في هذه الدنيا)[1].

وحينما يضع الإمام الخميني «التوحيد» أساساً في عملية النهوض والتغيير فهو يستهدف نسف هذا الأساس المادي والدنيوي الذي يريد البعض من الناس أن يحصر مهام ووظائف السلطة السياسية ضمن أطره الضيقة والمحدودة، وهو بذلك يفصح عن مفهوم لمعنى النهضة يتجاوز فى حدوده وتطلعاته الأفق المادي للإنسان، إذ ليس هو الأفق الأصيل

---

(١) منطق السلطة، ص ١٤٣.

والأساسي الذي ينبغي للإنسان أن يؤسس كل وجوده عليه ويبني كل حركته انطلاقاً منه.. نعم إن أكثر الناس تفعل ذلك وتتحرك من خلال دوافعها المادية ومصالحها الدنيوية ولكن هذا لا يعني أن من حق أيّ مصلح مغير يحمل همّ التغيير والإصلاح أن يستثير فيما يريد الوصول إليه من أهداف مشاعر الناس في اهتماماتها المادية ويتغافل عن المتطلبات الحقيقية للإنسان والتي تتجاوز في حيويتها وتعبيرها عن حقيقة الوجود الإنساني كل أهمية ممكنة للمتطلبات المادية والدنيوية للإنسان.

وما كان يحمله الإمام الراحل من معنى لمفهوم النهضة والتغيير يرتبط في واقعه أشد الارتباط بالمعنى الذي يحمله هذا المصلح الفيلسوف للحقيقة الإنسانية فيما تنطوي عليه من طاقات وقدرات خلّاقة تحمل إمكانية التفجير والاستثمار والتنمية في الأبعاد المعنوية والأخلاقية حينما توجّه بالشكل الصحيح بمستوى أكبر مما تحمله في أبعاد حركتها المادية وتطورها الجسمي المحسوس. ولعل الإمام أراد من خلال تأكيده على أهمية استثارة الأبعاد المعنوية في حركة الإنسان أن يؤكد على ضرورة انجاز عملية نهضوية وتغييرية ليست كالتي أنجزتها المدنية الغربية الحديثة، والتي اهتمت باستثارة القدرات الكامنة في هذا الموجود الإلهي ولكن ضمن أبعاده المادية والدنيوية وتناست أن الإنسان ينطوي على إمكانية التطوير والتنمية في مجالات أخرى أكثر أهمية وحيوية.

ومن هذا المنطلق يتوجه الإمام في كلمة له إلى تفصيل وإيضاح الأساس التوحيدي والمعنوي الذي تبتني عليه السلطة والدولة في المفهوم الإسلامي مقابل الأساس المادي والدنيوي الذي تبتني عليه توجهات السلطة السياسية في مفهومها غير الديني وغير الألهي فيقول: (إننا حينما نقول أنه

ليس بإمكان أيّ نظام سياسي أن يدير ويربي الإنسان والمجتمعات البشرية كما تديرهما وتربيهما الحكومة الإسلامية فذلك لأجل أن كل الأنظمة غير التوحيدية والتي وجدت على يد غير الأنبياء لها رؤيتها الخاصة، وإذا ما فرضنا أن أصحاب هذه الرؤية كانوا أمناء بتمام معنى الأمانة وكانوا يتحرقون من أجل شعوبهم، إلاّ أننا لابد أن نلاحظ أن آفاق الرؤية البشرية إلى أيّ حد يمكن أن تمتد؟ والإنسان إلى أين يمكن أن يسير؟ وإلى أيّ مدى يمكن أن تصل احتياجات الإنسان؟ فهل رؤية هذه الأنظمة غير الإلهية وافية بمقدار سعة الوجود الإنساني وقابلية الإنسان للرشد والتطور؟ حتى نسلم أنه حينما يكون هناك أشخاص مخلصون ويريدون خدمة شعوبهم فإنهم يستطيعون تحقيق هذه الخدمة؛ أم أن نظر هؤلاء يبقى محدوداً بحدود معينة، وإذا ما أرادوا أن يقدموا خدمة للأمة فهم يستطيعون الخدمة ضمن هذه الحدود لا أكثر؟ مع أننا ينبغي أن نضع نصب أعيننا هذا المعنى وهو أن مراتب سير الإنسان من الطبيعة إلى ما فوق الطبيعة، حتى يصل إلى مقام التأله، أي ابتداء السير المعنوي للإنسان من الطبيعة حتى وصوله إلى مقام لا يرى فيه سوى الله، هي المراتب المعنوية للإنسان ؛ وهذا الإنسان هو الموجود الذي له قابلية أن يبدأ سيره المعنوي من الطبيعة، ويستحصل كل مظاهر الرقي المعنوي في نفسه من خلال التربية الصالحة، وأن يصل إلى مقام يسمو على مقام ملائكة الله)[1].

وبعد أن يكرّس الإمام الراحل هذا المفهوم التوحيدي للنهضة فإنه يتوجه لتحديد متطلبات النهضة ومقدماتها التمهيدية كما تستدعيهما

(١) نفس المصدر، ص ١٠٩.

الحاجة والوضع القائم في عالمنا الإسلامي، فنرى أن الإمام يبدأ بمحاولة لتشخيص أزمات الوضع القائم في العالم الإسلامي على مختلف الأصعدة والمستويات، ورغم أن الإمام وكما بدا لنا واضحاً من بياناته المتقدمة يبتغي تأصيل وتكريس مفهوم معنوي وأخلاقي لمهمة التغيير وعملية النهوض مما يستلزم عادة استغراق الشخص في أجواء مثالية بعيدة عن الواقع ومحاولة تحليله واستكشاف تناقضاته، إلا أن الإمام يبدو رغم ذلك كله متوازناً وواقعياً في رصدهلهذا الواقع وفي قدرته على تشخيص أهم أزماته التي يقف استمرارها وتأصلها حائلاً أمام انجاز ونجاح أيّة محاولة تغييرية هادفة وشاملة.

وهذا ما يمكن أن نلمحه بكل وضوح في العديد من كلمات وبيانات الإمام الخميني التي اهتمت برصد الواقع السياسي للمسلمين والكشف عن أسباب التخلف والتأخر التي تتحكم في صياغة هذا الواقع واستمراره على ما هو عليه، ففي لقاء له مع بعض الكوادر الفلسطينية المجاهدة تحدث الإمام قائلاً: (نحن وكل المسلمين نعلم، والأهم من ذلك كل الدول الإسلامية، فالجميع يعلم أن ماوقع وما يقع علينا ناشئ من مشكلتين: الأولى، المشكلة القائمة بين الدول الإسلامية نفسها والتي مع الأسف لم نستطع لحد اليوم أن نجد حلاً لها، وتتمثل هذه المشكلة في الاختلاف القائم بين هذه الدول، وما نعلمه أن منشأ كل مصائب المسلمين هو هذه الاختلافات، ولقد كنّا منذ عشرين عاماً نبين ونقول ونكتب في هذا الشأن، ولقد دعونا رؤساء الدول للاتحاد، ولكن مع الأسف لم يتحقق هذا الأمر لحد الآن.

والمشكلة الثانية هي مشكلة الدول مع شعوبها، فهذه الدول تتعامل مع

شعوبها بشكل لا يجعل شعوبها تساندها ؛ فالمشاكل التي تواجهها الدولة والتي ينبغي أن تحل بأيدي الشعب إنما تحصل بسبب افتقاد التفاهم بين الدولة والشعب، وهذا يؤدي إلى أن الأمة إذا لم تساهم في ايجاد هذه المشاكل فإنها ستبقى بلا اهتمام تجاهها)[١].

ولا يغفل الإمام الخميني في خضم الحديث عن المشاكل الداخلية التي تعيق المسلمين عن تحقيق النهضة المطلوبة والتغيير المنشود في أوساطهم الالتفات إلى الدور السلبي والخطير الذي يمارسه الأجنبي في إعاقة مهمة التغيير من خلال ما يتمتع به من نفوذ مباشر أو غير مباشر في هذه الأوساط سواء الرسمي منها أم الشعبي، فالأجنبي ما زال يمارس نفوذاً وهيمنة في بلادنا، وهذا النفوذ وتلك الهيمنة يستوعبان الوجه السياسي والوجه الثقافي في بلادنا الإسلامية على السواء، مما يستدعي العمل على هذين المحورين معاً من أجل إزاحة كل مظاهر الهيمنة الغربية والنفوذ الأجنبي، وهذا ما يندفع الإمام في التأكيد عليه والدعوة إلى تحقيقه بكل إصرار لأنه الباب الذي يمكن للمسلمين من خلال فتحه الدخول إلى أجواء الاستقلال السياسي والاستقلال الثقافي، وفي ظل هذه الأجواء تتمكن الذات المسلمة من أن تعيش في الزمن والتاريخ وهي تمارس دوراً واعياً وفاعلاً في الحياة وفي علاقتها مع الآخر، وهو الدور الذي يعبر عن مضمون شخصيتها والمعنى الذي ينبغي أن تنطوي عليه في حركتها السياسية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية، وهذا ما يدعو الإمام لتبني شعار الاستقلال عن الأجنبي كشعار استراتيجي لنهضة الأمة في كل الأحوال

---

(١) نفس المصدر، ص ٤٠٠.

فيقول: (في كل الأحوال شعارنا قطع أيدي الأجانب الشرقيين والغربيين عن البلاد، وذلك لأن توقع تحقق التطور والاستقلال والحرية مع تدخّل الأجنبي ـ من أي جنس كان ومهما كان منهجه وعقيدته، في أي أمر من أمور البلاد، سواء كان سياسياً أم ثقافياً أم اقتصادياً أم عسكرياً ـ لا يعدو أن يكون مجرد حلم وخيال؛ وكل شخص في أي مقام كان وبأيّة صورة كانت يفسح المجال لتدخل الأجنبي في شؤون وطننا العزيز سواء بشكل صريح أم من خلال الأطروحات التي تستلزم استمرار تسلط الأجنبي أو تعطي إمكانية تجديد تسلطه فإن مثل هذا الشخص يعتبر خائناً للإسلام والوطن ومن الضروري الحذر منه...) [(١)].

ولا يدعو الإمام الراحل المسلمين لتحقيق متطلبات الاستقلال السياسي والثقافي عن الأجنبي من دون أن يحدد هوية وطبيعة الاستقلال المطلوب والمنشود، والذي يختزله الإمام الخميني بكل صراحة في مقولة الصراع والمواجهة بين الشرق والغرب، وبالرغم من كون الحديث عن الرؤية التي يحملها الإمام لمبررات هذا الصراع وطبيعته تجد محلاً مناسباً لها في هذا المقام إلا أننا سنؤجل الحديث عنها إلى النقطة القادمة من الكتاب والتي سنبحث فيها عن: «الثقافة والإعلام والسلطة في الفكر السياسي للإمام الخميني».

وتبقى مسئلة مهمة وحيوية لابد أن نشير في ختام حديثنا عن مشروع النهضة والتغيير في الفكر السياسي للإمام الخميني إلى موقعها الحساس في الفكر السياسي للإمام الخميني فيما يرتبط بدعوته النهضوية والتغييرية،

---

(١) نفس المصدر، ص ٣٢١.

وتلك هي الدعوة إلى الوحدة والاتحاد التي رأى الإمام الراحل أن أيّ تغيير للأوضاع الحاكمة في عالمنا الإسلامي لا يمكن أن ينجز ويتحقق من دونها، فالجماهير المشتتة الآراء والتي تعجز عن تحصيل الاتفاق فيما بينها على موقف مشترك في مواجهة عدوها هي أعجز ما تكون عن تحقيق أيّ قدر من التطور والتغيير إلى الأحسن والأفضل في أوضاعها.

ومن هنا كان الإمام الخميني يستثير الحديث عن الوحدة والاتحاد باعتبارهما صمامي أمان لكل حركة تغييرية هادفة ومثمرة، وفي هذا الشأن يقول الإمام: (اتحدوا، فإن انتصاركم على أصحاب القدرة أمر حتمي في ظل الاتحاد)[١].

ويضيف الإمام قائلاً: (إن علينا جميعاً أن نعي هذا السر وهو: أن وحدة الكلمة رمز الانتصار، وأن علينا أن لانضيع هذا الرمز من أيدينا)[٢].

ولا يغفل الإمام في ثنايا حديثه عن أهمية الاتحاد التذكير بالآثار السلبية والقاتلة التي خلفتها الفرقة في أوساط المسلمين طوال تاريخهم فيقول: (كلنا نعلم ما هي الآثار المعجزة التي كانت وتكون لوحدة الأمة، وفي المقابل، ما هي النكبات التي أوقعتها التفرقة والتنازع على رؤوس المسلمين طوال تاريخهم) [٣].

وبعد هذا ننتقل إلى الحديث عن دور وأهمية كل من الثقافة والإعلام وعلاقتهما بالسلطة السياسية في الفكر السياسي للإمام الخميني.

---

(١) كلمات قصار، ص ١٥٢.

(٢) نفس المصدر، ص ١٠٦.

(٣) نفس المصدر.

(٥)

الثقافة والإعلام والسلطة في الفكر السياسي للإمام الخميني

في هذا المجال من البحث نلتقي بثلاثة عناصر رئيسية وفعالة تتداخل في صياغة الواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي لإنسان العصر، وهذه العناصر كما تظهر من عنوان هذا الفصل تتمثل في: ١ ـ الثقافة، ٢ ـ الإعلام، ٣ ـ السلطة.

وبطبيعة الحال لا يمكن لأي شخص يتصدى في عصرنا الراهن للشأن السياسي من قريب أو بعيد من دون أن يأخذ في الحسبان دور كل واحد من هذه العناصر، ومن دون أن يحاول تحديد رؤية ولو إجمالية تجاه مداخلات كل عنصر من هذه العناصر مع الآخر، وبعد ذلك مداخلتها مجتمعة في صياغة الواقع الإنساني بحكم ما تمتلكه من تأثير قد يكون هو الأقوى من بين كل العناصر الأخرى التي يمكن لها أن تؤثر في واقع إنسان العصر.

ومن الواضح أننا نمتلك تمام المبرر في إقحام الحديث عن الثقافة والإعلام في ثنايا الحديث عن الفكر السياسي للإمام الخميني بعد أن تسنم كل من الإعلام والثقافة دوراً بارزاً في تشكيل اتجاهات الجماهير وصياغة أفكارها وتوجيه مواقفها، والأهم من ذلك كله تحريك وتسكين عواطفها ومشاعرها؛ وهذا ما يجعل السلطات السياسية في عالمنا المعاصر ـ بغض النظر عن توجهاتها وطبيعة أنظمتها السياسية ـ تحسب ألف حساب

للثقافة والإعلام في كل مشاريعها، وقبل ذلك في تأسيس واستمرار سلطتها على المجتمع والمحكومين وتحسين صورتها عند الرأي العام.

ولا نريد القول إن الترابط والتلاحم بين هذه العناصر الثلاثة قد تأسس عملياً في عصرنا الراهن بعد أن شهدت وسائل الإعلام والتثقيف الجماهيري هذا التطور التقني الهائل ولا سيما في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الميلادي الحالي، لأن التأمل في المسار التاريخي لمختلف الحضارات والأنظمة السياسية التي حكمت لفترة قصرت أو طالت تدلل بما لا يقبل الشك على أن هذه العناصر الثلاثة لم تفقد في أي يوم من الأيام ولا في أية حضارة من الحضارات ولا عند أيّ نظام من أنظمة الحكم ترابطها وتفاعلها، مما جعل من مهمة امتلاكها وتوجيه مساراتها ووضع اليد عليها مهمة يتصدى لها مختلف الفرقاء المتنازعين في أيّة ساحة من ساحات المجتمع الإنساني، وفي ظل أيّة وضعية من أوضاع الوجود البشري.

ولكن ما يميز عصرنا الحاضر عن بقية العصور المتقدمة والسالفة هو أولاً حجم التطور التقني الذي أدخل إلى ساحة الثقافة والإعلام ـ كما السلطة أيضاً ـ وسائل وتقنيات ما كان يحلم الإنسان القديم أنها يمكن أن توجد في حياة البشر في يوم من الأيام كالتلفاز والراديو والسينما والصحافة والحاسب الآلي وشبكة المعلومات العالمية (الإنترنيت)، وثانياً الانتشار الواسع لهذه الوسائل وصيرورتها جزءاً لا ينفك من حياة إنسان العصر وضرورة من الضرورات التي لا يمكن الاستغناء عنها أو اختصاص الاستفادة منها بطبقة معينة ومحدودة من الناس؛ وهذا ما جعل للإعلام وللثقافة التي تُرَوَّج وتُنْشَر من خلاله دورهما البارز والحساس في

تحديد توجهات الرأي العام والتحكم في أفكاره ومشاعره ومواقفه تجاه مختلف القضايا الإنسانية الحساسة.

وبالاستناد إلى هذه الأهمية التي تكون للثقافة والإعلام في علاقتهما بالسلطة ما كان بالإمكان أن يغفل الإمام الراحل وهو الرجل ذو الحس السياسي المرهف والوعي الاجتماعي المستوعب هذه الأهمية، ولا سيما أن الإمام الراحل قد شاهد ووعى كيف يتلاعب الإعلام المعادي بالحقائق والمواقف فيما تبناه من موقف تجاه الثورة الإسلامية التي قادها الإمام نفسه، وربما كان هذا الأمر دافعاً للإمام أن يشترط توافر مستوى من الوعي والإدراك في المرجع الديني الذي يكون في مقام القيادة للأمة بشكل لم يُعهد اشتراطه في تاريخ الفكر الإسلامي السياسي منه والفقهي، ففي بيان له وجهه لمراجع وعلماء الدين في إيران حينما يتحدث الإمام عن الشرائط اللازمة في المرجع الديني في عصرنا الحاضر نراه يقول: (ينبغي أن يكون المجتهد محيطاً بقضايا عصره، وليس من المقبول عند الناس والشباب أن يقول مجتهدهم ومرجعهم: إنني لا أعطي رأياً في القضايا السياسية. إن من الخصوصيات اللازم توافرها اليوم في المجتهد الجامع هي المعرفة بطريقة مواجهة الحيل والتقلبات الثقافية الحاكمة في عالمنا، ووجود البصيرة والرؤية الاقتصادية، والاطلاع على كيفية مقابلة مقتضيات الوضع الاقتصادي الحاكم في عالمنا المعاصر، والمعرفة السياسية وحتى معرفة الساسة أنفسهم وبواعث حركتهم، ودرك موقعية ونقاط قوة وضعف كلا القطبين الرأسمالي والشيوعي، والذينِ يرسمان في الحقيقة استراتيجية السيطرة على العالم. إن المجتهد لا بد أن يكون فطناً ويقظاً،

وأن يمتلك البصيرة في هداية أيّ مجتمع إسلامي كبير، بل وغير المجتمع الإسلامي، وبالإضافة إلى الإخلاص والتقوى والزهد التي هي من شؤون المجتهد يلزم أن يكون المجتهد مديراً ومدبراً أيضاً) [1].

والآن لنحاول أن نستعرض الرؤية التي قدمها الإمام الخميني في تداخلات هذه العناصر الثلاثة، والمنهجية التي ينبغي أن تلتزمها السلطة السياسية الحاكمة في تعاملها مع الإعلام والشأن الثقافي.

وأول ما يلفت النظر في رؤية الإمام تجاه هذا الموضوع أنه ينطلق من موقع الاعتزاز بالثقافة والفكر الذين أنتجهما الشرق بشكل عام والإسلام بشكل خاص، وهو من خلال ذلك يريد أن يؤسس موقعاً للذات في مواجهة الآخر وثقافته وسيطرته الفكرية والنفسية التي يفرضها على الغير من موقع امتلاك الوسائل الإعلامية والترويج لثقافته التي لا تعكس في كثير من الأحيان شيئاً سوى الانحطاط الأخلاقي والسقوط الإنساني، ومن هنا يسعى الإمام أول ما يسعى في تأسيس عملية المواجهة الثقافية للغرب وثقافته الوافدة أن يعيد للإنسان الشرقي اعتزازه بثقافته وثقته بذاته، وهذا ما يقوم به الإمام الخميني من خلال التأكيد على التمايز بين الشرق والغرب واختلاف هوية كل منهما وطبيعته الثقافية فيقول: (إن على «الشرق» أن يستيقظ، إن عليه أن يستقل عن الغرب بقدر ما يستطيع، فإذا كان يستطيع أن يفعل ذلك حتى النهاية فليفعل، وإذا كان بالفعل غير قادر على ذلك فليفعل المقدور، وليحاول على أقل تقدير أن ينقذ ثقافته) [2].

---

(١) آيين انقلاب اسلامي، ص ٢٧٤.

(٢) كلمات قصار، ص ١٥٨.

وما يدفع الإمام للإلحاح على هذا الأمر والتأكيد على ضرورة استرجاع الشرق هويته الثقافية هو اعتقاده بأن (الشرق قد أضاع ذاته، وإن على الشرق أن يجد ذاته) (١).

ويحاول الإمام على الدوام في أثناء حديثه عن الهوية الثقافية والذاتية المسلوبة للشرق أن يستثير الأحاسيس تجاه ظاهرتي الاستلاب الفكري والتغرب الثقافي اللتين عمل الغرب على ترسيخهما في ذات الإنسان الشرقي والمسلم بالخصوص حتى تحولتا مع الزمن إلى حالتين راسختين في نفوس أكثر أبناء الشرق مما جعل من مواجهتهما أمراً عسراً ومعقداً، وهذا ما يذكّر الإمام به من خلال قوله: (إن علينا أن نتحمل المشاق والصعوبات لسنوات طويلة من أجل أن نتحول عن فطرتنا الثانية ونجد أنفسنا ونقف على أقدامنا، ومن أجل أن نستقل ولا نحتاج بعد ذلك إلى الشرق والغرب؛ ويلزمنا أن نبدأ من الأطفال ويكون هدفنا الوحيد هو تحويل الإنسان المتغرب إلى إنسان مسلم. إذا ما استطعنا أن ننجز هذه المسؤولية فلتطمئنوا أنه ليس بإمكان أىّ أحد أو أيّة قدرة أن تضرّ بنا؛ إذا ما نحن صرنا مستقلين من ناحية فكرية فكيف بإمكانهم أن يضرّوا بنا؟) (٢).

وبالرغم من أن الإمام قد أعطى أهمية خاصة للاستقلال السياسي عن الغرب والأجنبي إلا أنه كان يرى أن الأصل والمظهر الذي يقاس به استقلال أمة من الأمم هو استقلالها في ثقافتها وطريقة تفكيرها، وذلك لأن الثقافة هي أهم عنصر إنساني يكشف عن حقيقة وواقع الأمة والمجتمع،

---

(١) نفس المصدر.

(٢) آيين انقلاب اسلامي، ص ٣٢٣.

وهذا ما يفصح عنه الإمام الراحل بقوله: (لا شك أن أعلى وأهم عنصر له مدخلية أساسية في وجود أيّ مجتمع من المجتمعات هو ثقافة ذلك المجتمع. وثقافة أيّ مجتمع تشكل أساساً هوية ووجود ذلك المجتمع، ومن خلال انحراف ثقافة المجتمع يمكن أن يبقى المجتمع مقتدراً وقوياً في الأبعاد الاقتصادية والسياسية والصناعية والعسكرية، ولكنه يظل متخبطاً ومتردداً وتائهاً؛ إن ثقافة المجتمع حينما تكون مرتبطة بالغير وتتغذى على أفكار ثقافة مغايرة، فإنها تجرّ المجتمع لأن يحاكي الآخر في كل أبعاده ومجالاته، وفي نهاية الأمر يصير مستهلكاً في الآخر ويفقد كل ذاتية له في أيّ بعد من الأبعاد؛ ان استقلال ووجود أيّ مجتمع ينشأ من استقلال ثقافته، ومن السذاجة أن يظن أنه يمكن في ظل التبعية الثقافية أن نحقق الاستقلال في بقية الأبعاد أو في أحدها؛ ومن هنا لم يكن من باب الصدفة ومن دون قصد أن يصير الهدف الأساس والذي يقف على رأس كل الأهداف الأخرى للمستعمرين هو مهاجمة ثقافة المجتمعات الواقعة تحت سلطة الاستعمار)[1].

ولمّا كان الإمام يرى أن الكثير من أبناء الشرق والإسلام صاروا منهزمين أمام فكر الآخر وثقافته إلى الحد الذي فقدوا فيه كل اعتزاز بثقافتهم وتراثهم، وصاروا يستشعرون أنهم موجودات بلا هوية وشخصية مستقلة في هذا الوجود كان لزاماً على الإمام أن يتحرك باتجاه رفض هذه الحالة واخراج الفرد الشرقي والمسلم من أجوائها، ولكن عبر الاعتراف بها ونقدها لا التنكر لها والسعي للتغطية عليها، وهذا ما كان يدفع الإمام لنقد العديد من المظاهر

---

(١) نفس المصدر، ص ٢٣٣.

الاجتماعية التي تعكس انبهاراً غير مبرر بالآخر وثقافته وقدراته، وقد تحدث في وصيته الإلهية السياسية عن هذا الأمر قائلاً: (من المخططات التي تركت مع الأسف تأثيراً كبيراً على البلدان وعلى بلدنا العزيز، ولا تزال آثاره باقية إلى حد كبير هو ابعاد البلدان المستعمرة عن هويتها، ودفعها إلى التبعية للغرب أو الشرق، حتى ما عادت تقيم وزناً لنفسها وثقافتها وقدرتها، وراحت تنظر إلى القطبين المقتدرين الغربي والشرقي على انهما من جنس أرقى، وعلى ان ثقافتهما أسمى، وان هاتين القدرتين قبلة العالم، وان الارتباط بأحد هذين القطبين من الفرائض الحتمية!!

وقصة هذه المأساة طويلة والضربات التي تلقيناها جرّاءها ونتلقاها الآن أيضاً قاتلة وقاصمة؛ وافظع من ذلك ان الشعوب المظلومة المقهورة قد ابقيت في تخلف شامل وجعلوا منها بلداناً مستهلكة، وبثوا في قلوبنا الرعب من الاقدام على أي تطور ومن (مواجهة) القوى الشيطانية حتى ما عادت لنا الجرأة على أي ابتكار، وسلمنا مقاليد كل شيء إليهم ووضعنا مقدراتنا ومقدرات بلداننا بأيديهم ورحنا نطيع أوامرهم طاعة عمياء)(١).

ويُفَصِّل الإمام الراحل التأثيرات النفسية التي تركتها حالة الانبهار الأعمى بالآخر في نفوس ابناء البلدان المستعمرة بالقول: (وهذا الاحساس المفتعل بالخواء والتخلف العقلي أدى إلى أن لا نعتمد في أيّ أمر من الأمور على فكرنا وعلمنا وان نقلد الشرق والغرب تقليداً أعمى؛ بل ان الكتاب والخطباء المهزومين أمام الشرق والغرب راحوا يسخرون ويستهزؤن بما

---

(١) الإمام الخميني: صحيفة الثورة الإسلامية (نص الوصية السياسية الإلهية للإمام الخميني)، ص ٢٧، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، إيران، طبعة بلا تاريخ.

عندنا من ثقافة وآداب وصناعة وابتكار - ان وجد عندنا - وبذلك استأصلوا اصالة فكرنا وقدرتنا ودفعونا ويدفعوننا إلى اليأس، وروجوا بالفعل والقول والقلم العادات والتقاليد الأجنبية على ابتذالها وفضاحتها، وقدموها إلى الشعوب بالمدح والثناء) [١].

والإمام يدرك تمام الإدراك أن الثقافة غدت قيمتها وفاعليتها في عصرنا الراهن تتأسس بالاستناد إلى الدعم الإعلامي الذي تمثل إمكانياته المتطورة أو المتخلفة المقياس العملي في نشر ثقافة ما وتوسيع نطاق تأثيرها أو في منع ثقافة أخرى وتضييق مجال نفوذها، فالإنسان لم يعد ينظر إلى الفكرة التي تقدم إليه مجردة عن كل ملابساتها الأخرى ولا سيما الصورة التي تقدم عبرها الفكرة، وهذا ما جعل الإعلام في عصرنا الراهن يحمل خصائص «السلطة» بما للسلطة من معنى في حياة الإنسان، ولقد كان الإمام يستشعر الأسى والمرارة من استخدام الإعلام في ترويج الأفكار المنحطة والثقافة المبتذلة وقلب الحقائق وتزييف الواقع، وهي المظاهر التي غدت تسم أكثر ما تقدمه وتبثه وسائل الإعلام في عصرنا الراهن مما جعل منها وسائل فعالة في التغطية والتعمية على إنسان العصر، وهذا ما يدفع الإمام الخميني للتذكير بالدور السلبي الذي مارسه الإعلام في سلب مجتمعاتنا هويتها واعتزازها بذاتها فيقول: (وتعلمون ان العالم اليوم يدور حول محور الاعلام؛ ومن المؤسف ان من يسمون بالكتاب المثقفين الذين تتجه ميولهم الى أحد القطبين، بدل أن يفكروا في استقلال وحرية بلدهم وشعبهم، لا تسمح لهم الروح الاستعلائية والانتهازية والاحتكارية بأن

---

(١) نفس المصدر، ص ٢٨.

يفكروا لحظة وأن يأخذوا بنظر الاعتبار مصالح بلدهم وشعبهم...)[1].

وبالنظر إلى الدور الخطير والحساس الذي يمكن للإعلام أن يمارسه في توعية الجماهير فإن الإمام الخميني ينتقد كل محاولة لتسيير وسائل الإعلام في الاتجاه الذي يستلب وعي الإنسان ويحرف حركته عن تحقيق المقاصد النافعة والمشروعة من وجوده وحياته، ومن هنا ينعى الإمام على الدور الذي كانت تقوم به هذه الوسائل في عهد الطاغوت بالقول: (إحدى مشاكلنا الكبرى في عهد الطاغوت هو الأزمات التي كانت تفتعلها الصحافة؛ فلقد انتخب الطاغوت قطاعاً من الناس صيره في خدمته وخدمة الأجانب، واختار مجموعة منتخبة من هؤلاء الناس لإدارة المطبوعات وللدعاية ضد الإسلام والوطن، ولكن بلباس ووجه اسلاميينِ ووطنيينِ؛ وأنا لا أعرف أن الصدمات التي تلقاها الوطن والإسلام من المطبوعات في عهد الطاغوت هي أعظم أم الصدمات الأخرى التي تلقيناهامن بقية مؤسساته الطاغوتية؟)[2].

ويرى الإمام أن المطبوعات وبقية وسائل الإعلام لها دور غير هذا الدور وأن سلطة الطاغوت تستخدمها في مجالات وبطرق تفتقد كل مشروعية وصحة فـ (المطبوعات ينبغي أن تكون صوت الأمة وصوت الإسلام وداعية إلى أحكام الإسلام ومفعِّلَة لهذه الأحكام، ويلزم أن تكون مهذبة للمجتمع وأن تشيع الأخلاق الإلهية في المجتمع؛ لقد كان الأمر في عصر الطاغوت على خلاف ذلك تماماً فلقد كانت كل وسائل الإعلام الطاغوتية موظفة للدعوة الموسعة في البلد إلى خلاف كل هذه المعاني، فكل الشؤون

---

(١) نفس المصدر، ص ٣٩.

(٢) آيين انقلاب اسلامي، ص ٢٣٧.

الإسلامية والشؤون الوطنية سُخِّرَت للمنافع الطاغوتية، مع العلم أن الضربة التي وجهت للإسلام من قبل مطبوعات ووسائل إعلام الطاغوت جاءت من جميعها حتى أصغرها وأقلها شأناً، ولقد جرّت المطبوعات الفاسدة وتلك المجلات الأكثر فساداً وذانك الراديو والتلفزيون الأشد فساداً شبابنا إلى مستوى من الفساد والانحطاط ليس من المعلوم أن مراكز الفساد والدعارة قد حققته؛ تلك المجلات وتلك المطبوعات وذانك الراديو والتلفزيون وكل وسائل الإعلام هذه بدل أن تستجذب شبابنا إلى الجامعة وإلى العلم والأدب جذبتهم إلى جهة الفساد) [١].

ويوضح الإمام الخميني عمق الجذور التي أرستها عملية التغريب الثقافي في مجتمعاتنا الإسلامية عبر استخدام وسائل الإعلام التي كان يضعها الطاغوت بكل قدراتها تحت تصرف الأجنبي من أجل بث الانحطاط الأخلاقي ومسخ هوية المجتمع وسلخه عن كل قيمه ومبادئه، فيتحدث قائلاً: (الراديو التلفزيون والمطبوعات والسينما والمسرح كلها وسائل موثرة في تضييع وتخدير الأمم، وخصوصاً جيل الشباب؛ ففي المائة سنة الأخيرة وبالخصوص في النصف الثاني منها أي مؤامرة كبرى كانت تنجز عبر هذه الوسائل! سواء في الدعاية ضد الإسلام وعلماء الدين المتفانين في خدمة الناس أم في الدعاية لجر المجتمع لقيم المستعمرين من الشرق والغرب، ولتقليدهم في أسواق بضاعتهم ولا سيما في التجميل والتزيين من كل لباس، ولمحاكاتهم في الأبنية والتزيين والتجميل، وتقليدهم في مواد الشرب واللبس والانصياع لتوجهاتهم، بشكل صار افتخاراً كبيراً أن يكون الإنسان متغرباً

(١) نفس المصدر.

في كل شؤون حياته من مشيه ومنطقه وملبســه وتوجهاتـه، وبـالخصوص عند النساء المرفــهات أو أنصــاف المرفـهات، فلقـد سـرى التغـرب إلى آداب المعاشرة وكيفية التحدث واسـتخدام اللغـات الأجنبيـة في التحـدث والكتابـة بالصورة التي كان من غير الممكن لأكثر الناس فهم هذه الكلمات وكان يتعذر على امثالهم لهم فهمها...)[1].

وبعد أن يبدي الإمام الراحل تقييمه للدور السلبي الذي كان يمارسه كل من الإعلام والثقافة في المجتمع في ظل حكومة الطاغوت فإنه يتوجه للدولـة الإسلامية التي يفترض فيها أن تكون في مسار مخالف ومناقض لتوجـهات السلطة الطاغوتية التي مــا كــان يعنيـها المحافظـة علـى القيـم الأخلاقيـة الفاضلة للفرد والمجتمع، وفي هذا المجــال يحمـل الإمـام السـلطة الحاكمـة مسؤولية توجيه وترشيد المسارين الإعلامي والثقافي في الدولـة والمجتمـع، إذ ليس من المقبول أبداً وتحت شعار الحرية الذي يساء استخدامه كثيراً أن تطلق الدولة الإسلامية العنان لكــل أحـد مـن أجـل أن يوجـه المجتمـع في المسارات الفكرية والثقافية التي يرتضيها وأن يستخدم وسـائل الإعــلام في الترويج لأيّة فكرة مهما كانت منافية للحق والحقيقة وأن يشيع أيّــة قيمـة مهما كانت متسافلة وساقطة.

وفي هذا الشـأن تتحدد طبيعة المشكلة التي كــان مـن المنتظـر أن تواجـه الدولة الجديدة التي أسسـها الإمام الخميني، والتي أرادت أن تتخذ من قيـم الإسلام ومبادئ الدين ومُثل العقيدة أساساً لكل مشروعها التغييري، فلقـد كان أمام السلطة الإسلامية ثلاثة خيارات في التعــامل مـع الشـأن الثقـافي

(١) نفس المصدر.

والشأن الإعلامي فيما يمكن أن يتوفرا عليه من حدود للحرية والالتزام، فلقد كان أمام التجربة الجديدة في الحكم والتي أرست قواعدها ثورة العام ١٩٧٩ م نموذج التجربة الغربية الحديثة والمعاصرة في تعاملها مع هذين الشأنين من موقع فكرة الحرية والحفاظ على الحقوق الشخصية، والتي رفعت عن الفكرة التي يطلقها الإنسان مسؤولية التطابق مع الحقيقة ورفعت عن الممارسة التي يمارسها الفرد أو المجتمع مهمة تناسقها مع القيم الفاضلة، وكان ذلك إيذاناً بتحول الإعلام والثقافة إلى وسيلتي هدم وتهميش لقيم الفرد والمجتمع معاً، وكان كل ذلك يتم في العالم الغربي من دون أن تجد السلطة السياسية الحاكمة أن لها الحق في التدخل في هذين المجالين والتحديد من طبيعة الأفكار والقيم المطروحة عبرهما، وذلك لأن الحفاظ على الحرية الشخصية والاجتماعية غدا مبدأً أولياً وأساسياً لا يجوز المساس به في كل الأحوال وعلى كل التقادير.

هذا هو النموذج الأول الذي كان شاخصاً بكل وضوح أمام تجربة الحكم الإسلامي في الدولة الإسلامية الجديدة، والذي بدا من الواضح أنه لا يتسق ولا يتناسق مع توجهات الخلفية الفكرية والدينية والأخلاقية التي تأسست من أجل تحقيق أطروحاتها هذه الدولة الإسلامية.

وأما النموذج الآخر الذي كان يحكي شكلاً آخر من أشكال التجربة الإنسانية في علاقة السلطة بالشأنين الثقافي والإعلامي، والذي كان شاخصاً بكل وضوح أيضاً أمام تجربة الحكم الجديدة، فهو تجربة المعسكر الشرقي التي تمثل صورة أخرى ولكنها غير مرضية أيضاً في طبيعة العلاقة التي تربط بين السلطة السياسية وكل من الإعلام والثقافة؛ وكما هو معلوم فإن

الدولة كانت لها السيطرة المطلقة على وسائل الإعلام وانتاج الثقافة في ظل تجربة الحكم الشيوعي، وكانت بذلك تصادر كل مجال للحركة الشخصية والإبداع الفردي بعيداً عما تفرضه من هيمنة وسيطرة، ولم يعد أيّ شخص يتردد اليوم ـ وبعد الانهيار الفجيع والمفاجئ للمنظومة الشرقية وتفكك أجزائها ـ في عدم واقعية وصحة المسار الذي انتهجته تجربة الحكم الشيوعي في فرض السيطرة المطلقة والهيمنة الكلية على الشأنين الثقافي والإعلامي، إذ بالإضافة إلى كون هذه السيطرة تصادر حقاً طبيعياً ومشروعاً للمواطن في نقد الدولة ومحاسبتها فإنها تخنق كل محاولة للإبداع والتطوير خارج إطار الدولة.

ومن هذا وذاك كان على تجربة الحكم الإسلامي في إيران أن تنتهج منهجاً جديداً في علاقة السلطة بالإعلام والثقافة، ويمكننا القول إن تقديم رؤية واضحة ومحددة من قبل الإسلاميين بشكل عام تجاه هذه القضية يُعدُّ من أهم التحديات التي تواجه أيّة تجربة إسلامية معاصرة في الحكم، ولا شك أن الموقف الأخير لم يتحدد إلى حد اليوم بكل وضوح تجاه هذه المسئلة وتجاه طبيعة العلاقة التي ينبغي أن تربط بين السلطة السياسية الحاكمة في الدولة الإسلامية وبين كل من الشأنين الإعلامي والثقافي، حتى في إيران نفسها، والتي أوشكت تجربتها الإسلامية في الحكم أن تتم عقدها الثاني.

وبالرغم من أن الكثيرين لم يترددوا في نقد الصورة التي يمكن أن تكون عليها العلاقة بين السلطة السياسية في تجربة الحكم الإسلامي وبين كل من الإعلام والثقافة، على أساس أن هذه العلاقة لا يمكن أن تجسد منهجاً آخر غير ما جسدته تجارب الحكم الاستبدادي، والتي كانت تُعلي من شأن

الحاكم السياسي وتمنحه الحق المطلق في الإشراف على كل شؤون الدولة وتوجيهها بما يتناسب ورؤيته الخاصة في السلطة والحكم، إلا أن ذلك لا يمنعنا من القول إن هذا النقد ينطلق في واقع الأمر من التأثر الفكري بالصورة التاريخية للدولة الدينية التي صاغها الفكر الحديث، والتي كانت على الدوام تقرن بين الدولة الدينية وبين حالة الاستبداد، وهذه مسألة لن نسمح لأنفسنا بمناقشتها في الوقت الحاضر رغم أنها ترتبط بموضوع بحثنا في الحديث عن العلاقة بين السلطة السياسية وكل من الإعلام والثقافة، وذلك لأن البحث المفصل عن أطروحة الدولة الدينية وما يوجه لها من نقد سيجد الموقع المناسب له حينما نتحدث عن مشروع الإمام الخميني في تأسيس الدولة الدينية، والتي يمثل الحديث عنها حديثاً عن أهم محور في الفكر السياسي للإمام الخميني.

ومن أجل هذا سنسمح لأنفسنا ها هنا بالتجاوز عن الدعاوى التي يثيرها البعض من الكتاب المعاصرين حول طبيعة الاستبداد التي لا بد أن تفرض نفسها على منهج الحكم في الدولة الدينية، والتي تشمل الرغبة في السيطرة على كل مظاهر الدولة ونواحي النشاط والحركة فيها وفي المجتمع.

وما كان يعنينا في هذا الفصل من الكتاب هو بيان الرؤية التفصيلية للإمام الراحل في الشأنين الإعلامي والثقافي من حيث موقعهما في عملية البناء الاجتماعي التي أراد لها الإمام الخميني أن تتأسس بالانطلاق من مفاهيم وأفكار وقيم الإسلام، واتضح لنا من خلال استعراض جملة من كلمات وآراء الإمام فيما يرتبط بالشأن الإعلامي والهم الثقافي أن الإمام كان يسعى لتأكيد ضرورة استعادة الشرق لهويته التي افتقدها في ظل

الغزو الثقافي الذي شنه عليه الغرب ومن خلال وسائل الإعلام التي وضعت تحت تصرف نخبة من أبناء الشرق المتغربين والذين أكملوا مهمة التغريب الفكري والثقافي التي أسس لها الغرب، وهذه الخدمة المجانية التي قدمها هؤلاء المتغربون لسياسات التغريب كانت على الدوام تثير حفيظة الإمام الخميني مما دعاه لتوجيه النقد كراراً ومراراً لهؤلاء المتغربين، وهذا ما سنلحظه بكل وضوح حينما نتحدث في الفصل القادم من الكتاب عن «التربية والتعليم في الفكر السياسي للإمام الخميني».

وها هنا نقطة أساسية في طبيعة التوجه الثقافي الذي دعا له الإمام الخميني وأراد له أن يكون حاكماً في حركة الفرد والأمة، فمن الواضح أن الإمام كان يستعيد بكل وعي وإصرار عبر خطابه الديني والاجتماعي والسياسي المقولات الأساسية التي تبنت الدعوة إليها مختلف الرسالات الإلهية، وعلى هذا الأساس انطبع خطاب الإمام الراحل في مختلف اهتماماته ومجالاته بطابع روحاني أخلاقي لا نجد له نظيراً إلا عند القادة الدينيين الذين اهتموا بفتح آفاق التفكير الإنساني على مجالات ملغية أو مهملة في العادة من اهتمامات الناس، وكذا من اهتمامات القادة السياسيين الذين لا يعتنون في غالب الأحوال بهموم الإنسان إلا من زاويته الدنيوية وبعده المادي.

وإذا كان البعض يقرر أن أهم سمة صار يتسم بها الفكر الحديث (هي بالتحديد تخلّيه عن هيمنة الاهتمام الميتافيزيقى الذي اتصف به الفكر الوسيط. فأخذ الفكر الحديث يهتم باكتشاف الحقائق الجزئية أكثر من اهتمامه بالبحث عن «الحقيقة المطلقة». فأعطى لهذه الحقائق الجزئية قيمتها الصحيحة. وإذا لم ينسَ تماماً الاهتمام الميتافيزيقي إلاّ أنه ترك

«لهواة المطلق»)[1]، فإن ما حمله الإمام الخميني عبر خطابه الثقافي وتوجهه الفكري كان في الاتجاه المخالف تماماً لهذا التوجه، وبعبارة أخرى نستطيع القول: إن الإمام أعاد ترتيب الأولويات في عقل وتفكير الإنسان الذي كان يتوجه إليه بخطابه، أو على أقل تقدير هو كان يريد ذلك، ولم يكن ينطلق في محاولته هذه من محاولة لزحزحة شيء عن محله الطبيعي والواقعي وإحلال شيء آخر محله بلا مبرر موضوعي، بل كان الإمام يعتقد تمام الاعتقاد أن الفكر الحديث قد غيَّر من طبيعة الأشياء وهو يمارس في كل ما ينتجه عملية قلب وتزييف للحقائق، وإحدى أهم الحقائق التي سعى ونجح الفكر الحديث في قلبها وتزييفها هي حقيقة اهتمام الإنسان بالأبعاد الدينية والغيبية والأخروية.

وعلى هذا الأساس كان لا مناص من أن يتوجه الخطاب الذي ينتجه الإمام إلى نقد هذا الإهمال الذي صار يتمثله الإنسان المعاصر في اهتمامه بالحقائق المعنوية والروحية التي تحكي عن بعد أساسي من أبعاد الإنسان لا يمكن تجاوزه والتقليل من أهميته، وإلاّ - وكما تبرهن عليه التجربة العملية - عاد للظهور والبروز بأنماط وصور مَرَضِيَّة ومدمرة، وهذا ما حدث بالضبط في العديد من تجارب النزوع الروحي التي شهدها الغرب نفسه وتمّ انتاجها في أجوائه الخاصة بالتحديد.

واستناداً إلى هذا الأمر فإن الإمام يكرر وصيته للقائمين على الشأنين الإعلامي والثقافي في الدولة الإسلامية بالقول: (والآن وصيتي إلى مجلس

---

(١) سمير أمين: نحو نظرية للثقافة.. نقد التمركز الأوروبي والتمركز الأوروبي المعكوس، ص ٨١، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، ١٩٨٩ م.

الشورى الإسلامي في الحال والمستقبل ورئيس الجمهورية ورؤساء الجمهورية التالين وإلى مجلس مراقبة الدستور ومجلس القضاء الأعلى والحكومة في كل زمان هي أن لا يدعوا هذه الاجهزة الاعلامية والصحافة والمجلات تنحرف عن مصالح البلاد؛ وعلينا أن نعلم جميعاً ان الحرية بشكلها الغربي المؤدي إلى افساد الشباب بذكورهم وإناثهم، هي مدانة من وجهة نظر الإسلام والعقل، وكل دعاية ومقال وخطبة وكتاب ومجلة تتعارض مع الإسلام والعفة العامة ومصالح البلاد، حرام، ويتوجب علينا جميعاً وعلى كل المسلمين أن يحولوا دونها، وأن يحولوا دون الحريات الهدامة)[1].

وفيما لو تخلف المعنيون عن القيام بهذه المسؤولية فإن الإمام يوجه خطابه بشكل مباشر إلى كل فرد من أفراد الأمة ويحمله مهمة القيام بهذا الدور عبر قوله: (ولو لم يتخذ موقف حاسم تجاه ما هو حرام شرعاً، وما يتعارض مع مسير الشعب والبلد الإسلامي وكرامة الجمهورية الإسلامية فكلنا مسؤولون؛ والجماهير وشباب حزب الله، إن واجهوا أحد الأمور المذكورة، عليهم أن يراجعوا الأجهزة المعنية، فإن قصّرت فهم أنفسهم مكلفون بصدّ (هذا الانحراف))[2].

وهذه الحساسية المفرطة التي كان يبديها الإمام الخميني تجاه كل مظهر من مظاهر التحلل الأخلاقي والفساد الروحي الذي كانت تستعيد انتاجه وتكراره وسائل الإعلام ذات النهج الغربي، هي طبيعة متأصلة في ذات وفكر الإمام الذي كان ينظر إلى الإنسان بما هو موجود مكرَّم خلقه

---

(١) صحيفة الثورة الإسلامية، ص ٤٦.

(٢) نفس المصدر.

الله عزّ وجلّ من أجل أن يسير في طريق التكامل والتعالي، وطبيعة الانتاج الثقافي والإعلامي الذي كان يروج له الغرب ضمن متبنياته الفلسفية والأخلاقية وقيمه الاجتماعية كانت تتناقض في رأي الإمام الخميني مع الهدف والغاية من خلق الإنسان وتواجده على هذه الأرض؛ وهذا التناقض الذي كان يراه الإمام بين المسار الحياتي الغربي وبين أهداف الدين وقيمه الأخلاقية هو الذي يستشعر من يبتغي التأمل بعمق في فكر الإمام الخميني أنه السبب الذي يقف وراء تلك الحالة من البغض والنفور التي كان يحملها الإمام الخميني للغرب ومشروعه الثقافي ومن ورائه كل انعكاساته الإعلامية والاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية وغيرها.

وعلى هذا الأساس نعتقد أن خطأ يمكن أن يطال أيّ تحليل لشخصية الإمام الراحل يستهدف اختزال حركة وفكر الإمام وبالتالي كل مشروعه التغييري والإصلاحي ضمن مقولة المواجهة السياسية للغرب، لأننا نعتقد أن مثل هذا التحليل يفرغ فكر وتجربة الإمام من نزعتها الإنسانية الأصيلة التي كان الإمام الراحل يكشف عنها من خلال اهتمامه الأساسي بالإنسان ووجوده وقيمه ومصيره، ومن هنا وجَّهَ الإمام سهام نقده الحادة للغرب المتسافل والمنحط في أخلاقه وقيمه وممارساته لأن هذه الأمور كانت بنظر الإمام هي الخطر الأكبر الذي كان على الشرقيين بشكل عام وعلى المسلمين بشكل خاص أن يقفوا بصلابة في مواجهته، لأنه الخطر الداهم الذي يهدد وجودهم من الداخل ويؤذن تحققه بافتقاد كل قابلية ممكنة للحفاظ على الهوية ومقابلة العدو.

والآن لننتقل إلى محور آخر من محاور هذا الكتاب له صلة وثيقة جداً بهذا المحور الذي فرغنا منه.

(٦)

التربية والتعليم في الفكر السياسي للإمام الخميني

في هذه المحطة من الكتاب نلتقي مع الإمام الخميني في تصوراته وأفكاره عن الشأنين التربوي والتعليمي، وابتداء لا بد من القول إن الاهتمام بالتربية والتعليم وادراجهما ضمن الاهتمامات التي عالجتها وعنت بها الفلسفة السياسية للإمام الخميني لا يمكن أن يعتبر خروجاً عن موضوع البحث في هذا الكتيب، لأن من جملة الأمور التي عنت بها الفلسفة السياسية قديماً وحديثاً هما الشأن التربوي والشأن التعليمي، ولم تخل أفكار أيّ فيلسوف سياسي من اهتمامات تربوية وتعليمية مجملة أو مفصلة؛ وبالنسبة إلى الإمام الخميني يمكننا القول إن فلسفته السياسية هي في أصلها وغايتها فلسفة تربوية أولاً وقبل كل شيء، وهذا ما تجلى لنا بكل وضوح حينما تحدثنا في أول محاور هذا الكتاب عن «الإنسان في فلسفة الإمام السياسية».

وأول منطلقاتنا في الحديث عن التصورات التي انطوت عليها الفلسفة السياسية للإمام الخميني فيما يتعلق بالشأنين التربوي والتعليمي يتمثل في محاولة التعرف على الركائز الأولية التي استند إليها الإمام الراحل فيما شكله لنفسه من مفهوم ومعنى حول التربية والتعليم، ولا شك أن أفكارالإمام التي استعرضناها فيما سبق من مباحث تهدينا بكل يسر إلى أن الإمام كان ذا رؤية شمولية للمشكلة الإنسانية، فـ«المشكلة الإنسانية»

لا تتموضع عنده ضمن زاوية محددة أو ضيقة، بل هي في نظره تشمل الوجود الإنساني ضمن تجلياته المختلفة وفاعلياته المتنوعة، ابتداء من التربية والتعليم وانتهاء بالسياسية والحرب ومروراً بالاقتصاد والمجتمع.

ومن الواضح أن الإمام في تحديده لطبيعة المشكلة الإنسانية يصدر من رؤية عقلية ودينية معاً، وقوام هذه الرؤية هو جعل الذات البشرية محوراً أولياً في كل عملية تغييرية واعية وهادفة، فبمقدار ما يمكن للإنسان أن يحقق من تغيير وتطوير في مستواه الذاتي ومجاله الشخصي يستطيع أن يحقق من تغيير وتطوير في مجاله الاجتماعي ووجوده البشري العام، ولذا يمكننا القول بكل وضوح أن الإمام يتجه بشكل أساسي في فلسفته التغييرية ومشروعه الإصلاحي إلى الذات الإنسانية الفردية أولاً وبالذات من أجل أن يستحثها على انجاز عملية تغيير في مستواها الفردي يمكن لها حينما تنجح في انجازه وتحقيقه على أرض الواقع أن ينفتح لها باب واسع على ساحة التغيير الاجتماعي، وهو في ذلك ينطلق من قول الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام الذي يقول فيه: (ميدانكم الأول أنفسكم فإن قدرتم عليها فأنتم على غيرها أقدر وإن عجزتم عنها فأنتم عن غيرها أعجز).

ومن هنا اصطبغ خطاب الإمام الخميني بصبغة أخلاقية معنوية تصرّ وتؤكد على موقع الذات في انجاح أو افشال أيّة محاولة تغييرية، فالتغيير يبدأ ـ أو ينبغي أن يبدأ ـ في نظر الإمام من داخل الذات، وليس من الخارج، وكل شقاء يمكن أن يتواجد في حياة الإنسان الفردية والاجتماعية منشؤه حب الذات والأنانية، وفي هذا الشأن يقول الإمام الراحل: (إن جميع الاختلافات التي توجد بين البشر منشؤها عدم التزكية، ولقد كانت غاية

الرسالات تزكية الناس من أجل أن تصير التزكية وسيلة لتعلمهم الحكمة ومعرفتهم بالقرآن والكتاب [1]، ولو تحققت التزكية كذلك لم يطغ البشر؛ إن من يزكّى نفسه لا يمكن أن يرى نفسه مستغنياً **﴿ان الانسان ليطغى أن رآه استغنى﴾**[2]، ففي الوقت الذي ينظر الإنسان إلى نفسه ويعتقد أن له مقاماً خاصاً ويدّعى العظمة فإن هذه الأنانيات هي اسباب طغيان الذات؛ إن الاختلافات التي بين كل البشر، والاختلافات التي تحصل في كل الدنيا بين كل الناس أصلها ومبدؤها هو هذا الطغيان المستقر في النفوس، وهذه الابتلاءات والمصاعب التي تخلقها أنانيته وأهواؤه النفسانية؛ إن الإنسان حينما يتزكى وتتربى نفسه فإن هذه الاختلافات تزول)[3].

وهذه الرؤية التي حملها الإمام الخميني عن الموقع الذاتي للنفس في عملية التغيير دفعته للاهتمام بالتربية والتعليم باعتبارهما الجناحين الذين يرقى الإنسان من خلالهما في مدارج الكمال والسمو الروحي والمعنوي، وبالرغم من تأكيد الإمام على الموقع الفردي للذات في عملية التغيير إلا أنه لا يغفل أبداً التأثير المتبادل بين الإنسان في بعده الفردي وبينه في بعده الاجتماعي، فأهمية التغيير الفردي تنبع من كون الإنسان موجوداً اجتماعياً يعيش مع الآخرين ويتبادل معهم مصالح مشتركة وتلتقى آراؤه ومصالحه

---

(١) هذا المعنى يستلّه الإمام الراحل من قوله تعالى: **﴿هو الذي بعث في الأميين رسولاً منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين﴾** (الجمعة: ٢).

(٢) العلق: ٦ – ٧.

(٣) آيين انقلاب اسلامي، ص ٢٠٢.

مع البعض منهم وتختلف مع بعض آخر، وهو من أجل أن يتعامل مع الوجود الاجتماعي المحيط به تعاملاً إنسانياً يحتاج إلى تحديد ضوابط نظرية عقلية وتقييمية أخلاقية واجتماعية عملية فيما يريد أن يواجه به الآخرين من مواقف وتصرفات في مختلف الظروف والأحوال.

وباعتقاد الإمام الخميني أن الأديان والرسالات جاءت لتعطي للإنسان هذه الضوابط وترسخ فاعليتها ومضمونها في رؤيته العقلية وقيمه الأخلاقية ومواقفه العملية عبر عمليتي التعليم والتربية، مع النظر إلى التربية والتعليم ضمن مفهومهما الشامل الذي لا يتحدد في تصورات الرسالات والأديان بمرحلة معينة من مراحل عمر الإنسان، ولا تنحصر مسؤولية القيام به في جهة معينة من جهات المجتمع، ولا يتحدد مداه ضمن مستوى معين من مستويات الوجود الإنساني، وهذا ما بينه الإمام الراحل عبر التفاته إلى دور الإسلام بما هو دين إلهي في تربية وتنمية الإنسان ضمن مختلف مستوياته الحياتية التي لا ينفك أحدها عن الآخر، فالإسلام ـ كما يقول الإمام الخميني ـ (.. يريد أن يصنع من الإنسان إنساناً جامعاً، بمعنى أن يعطيه الرشد كما هو عليه، فالإنسان له حظ من الطبيعة، فيعطيه الإسلام رشده الطبيعي، وله حظ من البرزخية، فيعطيه رشده البرزخي، وله حظ من الروحانية، فيعطيه رشده الروحي، وله حظ من العقلانية، فيعطيه رشده العقلي، وله حظ من التأله، فيعطيه رشده التألهي؛ فكل الحظوظ التي للإنسان وهي ناقصة ولم تكمل لحد الآن، جاءت الأديان من أجل أن تحول هذه الثمرة غير الناضجة إلى ثمرة ناضجة ومن أجل أن تعطي لهذه الفاكهة الناقصة كمالها)[1].

---

(١) نفس المصدر، ص ٢٣٠.

ويرى الإمام الخميني أن أهم مؤسسة بشرية تأخذ على عاتقها تحقيق مهمة التربية والتعليم في الوجود البشري هي الحكومة العادلة، وهي الحكومة التي تتأسس في رأي الإمام بالاستناد إلى القيم الإلهية والإنسانية الرفيعة والمتعالية، وتحقيق مثل هذه الحكومة في الوجود الإنساني هو المهمة الرئيسية التي جاء من أجلها الأنبياء والرسل عليهم السلام كما يعتقد الإمام، وهو يشرح فكرته هذه بالقول: (في الحقيقة رأس كل الأخطاء والخطايا هو هذه الأنانيات، وما دامت هذه الأنانيات موجودة في البشر، فستبقى هذه الحروب وسيبقى هذا الفساد وهذا الظلم، والأنبياء كانوا يسعون لتحقيق حكومة عادلة في هذه الدنيا، لأنه حينما توجد حكومة العدل، الحكومة ذات الدوافع الإلهية، وذات البواعث الأخلاقية والقيم المعنوية الإنسانية.. ان مثل هذه الحكومة إذا ما تحققت فإنها تأخذ بزمام المجتمع وتساهم في إصلاحه إلى حد كبير؛ وإذا ما صارت الحكومات بيد الجبابرة.. بيد المنحرفين.. بيد أشخاص كل قيمهم يرونها في آمالهم النفسانية، ويظنون أن القيم الإنسانية هي التسلط والشهوات.. إذا ما صارت الحكومات بيد هؤلاء وما دامت مثل هذه الحكومات مستقرة وموجودة فإن البشرية ستظل تهوي في منحدر الانحطاط، وإذا ما تحققت آمال الأنبياء في دولة واحدة، ولو بعض آمال الانبياء، فإن تلك الدولة ستتوجه نحو الصلاح) [1].

والدور الذي يتلو دور الحكومة الصالحة والعادلة في تحقيق مهمة وأهداف التربية والتعليم في نظر الإمام الخميني هو دور الأم، والذي

(١) نفس المصدر، ص ٢٣١.

يتواصل في رأي الإمام مع دور الأنبياء والرسل عليهم السلام ويلتقى معه على مستوى بناء الإنسان الصالح، وهذا الارتباط والتكامل بين الدورين يتحدث عنه الإمام بالقول: (الانبياء جاءوا لبناء الإنسان؛ الأنبياء كانوا مأمورين بأن يصنعوا من الأفراد الذين هم بشر وليس بينهم وبين الحيوانات اختلاف.. أن يصنعوا منهم إنساناً.. أن يزكوهم؛ وهذه هي وظيفة الأنبياء، ويلزم أن تكون وظيفة الأمهات بالنسبة إلى أبنائهن الذين في رعايتهن هي هذه الوظيفة أيضاً، وبأعمالهن ينبغي أن يزكين أبناءهنّ)[1].

والأم ـ باعتقاد الإمام ـ تقوم بدور في التربية والتوجيه يفوق دور الاستاذ والمعلم لأنها تتوفر على مؤثرات نفسية خاصة لا يمكن أن تتوفر للاستاذ والمعلم في علاقته بالطفل (ففي حضن الأم يتربى الأطفال أفضل مما يتربون عند الأساتذة، فالعلاقة التي تربط الطفل بأمه لا تربطه بأي أحد آخر، وما يسمعه الطفل من أمه في الصغر ينتقش في قلبه ويبقى معه إلى آخر عمره)[2].

وتتجلى الأهمية الكبيرة التي يعلقها الإمام الخميني على دور الأم في التربية عبر الربط بين مصير المجتمع بأكمله وبين طبيعة التربية التي تنجزها الأم لطفلها فـ (الأمهات هنَّ مبدأ الخيرات، وإذا ـ لا سمح الله ـ ربت الأمهات أبناءهنّ تربية فاسدة فإنهن يصرن مبدأ الشر؛ إذ يمكن لأم أن تربي ابناً تربية صالحة ويكون انقاذ أمة بأكملها على يد هذا الطفل،

---

(١) نفس المصدر، ص ٢٣٥.

(٢) نفس المصدر.

ومن الممكن أيضاً أن تربيه تربية فاسدة فيكون سبباً لهلاك أمة ما) [1].

ويعتبر الإمام الراحل التربية العائلية في أجواء المنزل مقدمة مهمة تيسّر للمدرسين في المدرسة القيام بوظيفتهم في توجيه وإرشاد الطفل، إذ إن (تأثير الأسرة ولا سيما الأم في البراعم والأب في اليافعين حساس جداً، وإذا ما تربى الأبناء في عهدة الأمهات وحماية الآباء بشكل مناسب وبتعليم صحيح وأرسلوا من ثمَّ إلى المدارس، فإن عمل المعلمين يصير حينئذ أيسر، وفي الأساس فإن التربية تبدأ أولى مراحلها من حضن الأم الطاهر وفي جوار الأب، ومن خلال التربية الإسلامية والمستقيمة يؤسس هؤلاء الأبناء الأساس لاستقلال البلاد وحريتها والحفاظ على مصالحها)[2].

وبعد دور الأسرة والعائلة يسلّط الإمام الخميني الضوء على دور المعلم في عملية التربية والتعليم، وهو يلقي على هذا الدور مسحة معنوية أيضاً عبر ربطه بمهمة الأنبياء ودورهم في إصلاح الفرد والمجتمع، إذ إن (دور المعلم في المجتمع هو دور الأنبياء، فالأنبياء هم معلمون للبشر أيضاً، وهو دور حساس جداً ومهم ومسؤوليته عظيمة جداً؛ فدور التربية دور مهم وهو «اخراج من الظلمات إلى النور» ومن هذا دوره هو الله، إذ ﴿**الله ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات إلى النور**﴾[3]، وهذه هي سمة المعلم؛ فالله تبارك وتعالى ينسب هذه السمة إلى نفسه فهو تبارك وتعالى ولي المؤمنين ومن يخرجهم من الظلمات إلى النور.. المعلم الأول هو الله الذي يخرج الناس من

---

(١) نفس المصدر.

(٢) نفس المصدر.

(٣) البقرة: ٢٥٧.

الظلمات إلى النور، وبواسطة الأنبياء وبواسطة الوحي يدعو الناس إلى النورانية، يدعوهم إلى الكمال، يدعوهم إلى العشق، يدعوهم إلى المحبة، يدعوهم لمراتب الكمال التي هي للإنسان، وبتبع الله هناك الأنبياء الذين ينشرون هذا المبدأ الإلهي، وهؤلاء وظيفتهم أيضاً التعليم فهم معلمون، ومعلمو البشر وظيفتهم أيضاً تربية الناس، وتربية الإنسان برفعه عن رتبة الحيوانية والوصول به إلى مقام الإنسانية)[1].

وبعد أن يفرغ الإمام الخميني من بيان دور وأهمية كل من الحكومة والأم والأب والمعلم في عمليتي التربية والتعليم، فإنه يعنى بالدور الخطير الذي تمارسه المؤسسات التربوية والتعليمية في البلاد، وأول ما يسترعي الانتباه في موقف الإمام الخميني من هذه المؤسسات هو النقد المكثف الذي يوجهه الإمام ـ رضوان الله تعالى عليه ـ إلى الدور السلبي الذي كانت تقوم به هذه المؤسسات في عهد النظام البائد، وأول تلك المؤسسات التعليمية التي تقع مورد نقد شديد من قبل الإمام هي الجامعات التي يرى الإمام أنها ساهمت ـ عبر انسياقها واستجابتها لعملية التغريب الفكري والثقافي التي فتح النظام الشاهنشاهي الأبواب أمامها ـ في تدمير هوية الشعب وسلخه عن قيمه ومبادئه، ويفصح الإمام عن أهمية الجامعات والمؤسسات التعليمية في تعيين مصير البلاد بالقول: (كلنا نعلم أن مصير أيّ بلد وأيّ شعب وأيّ نظام هو بعد عامة الجماهير بيد الطبقة المتعلمة، والهدف الكبير للاستعمار الجديد هو وضع يده على مواقع هذه الطبقة؛ وكل ما لاقاه بلدنا في العقود الأخيرة من صدمة أو تحمّله من عذاب كان

(١) نفس المصدر، ص ٢٣٣.

على أيدي الخائنين من هذه الطبقة؛ لقد كان الارتباط بالشرق والغرب من قبل المتغربين والمتشرقين [1] ومن يصطلح عليهم بالمتنورين - والذين انطلقوا من الجامعات رغم أن قواعدهم الفكرية كانت قد تأسست من قبل في المدارس الابتدائية والمتوسطة - سبباً في توجيه الضربات اللامعدودة إلى ثقافتنا وديننا وبلدنا، وذلك لأن هؤلاء الأفراد قاموا من أجل استكمال ارتمائهم في أحضان الشرق والغرب وفي الأخير أمريكا بتنفيذ كل ما استطاعوا عليه مما يعود نفعه على الأجانب)[2].

ويبين الإمام الخميني الأساليب الخبيثة التي كان يعتمدها الأجنبي المستعمر في إحكام سيطرته على مراكز التربية والتعليم سواء الجامعات الأكاديمية أو الحوزات العلمية، ففي الحوزات العلمية لمّا كان المجال لنفوذهم الفكري وسيطرتهم الثقافية معدوماً فقد آثروا أن يواجهوا علماء الدين وطلّاب العلوم الدينية بالقمع والشدة والسعي لفصلهم وعزلهم عن المجتمع، و (اما في الجامعات فكانت الخطة ابعاد الشباب عن الأصالة في الثقافة والأدب والقيم وجرّهم نحو الشرق أو الغرب، ثم انتخاب المسؤولين من بين هؤلاء وتسليطهم على مصير البلدان، كي ينفذ هؤلاء ما يريده أولئك، هؤلاء ينهمكون في جرّ البلاد إلى دار البوار والتغرب، وفئة علماء

---

(١) نستخدم هذين المصطلحين ترجمة للتعبيرين الفارسيين: «غربزدكا» و«شرقزدكان»، ويقصد بالأول منهما الإشارة إلى الجماعات المتأثرة في تفكيرها بالغرب وثقافته، كما يقصد بالثاني منهما الإشارة إلى الجماعات المتأثرة بالمعسكر الشرقي الشيوعي وثقافته.

(٢) نفس المصدر، ص ٢٤٣.

الدين بما أحيط بها من انزواء وكره وهزيمة غير قادرة على المعالجة، وهذا أفضل طريق لابقاء حالة التخلف ولمواصلة النهب في البلدان الخاضعة، لأن كل شيء ينساب إلى جيوب القوى الكبرى دون أن يكلف (هذه القوى) تعباً أو انفاقاً، ودون بروز أيّة مشكلة في المحافل الوطنية)[1].

وبالرغم من النقد اللاذع الذي كان يوجهه الإمام الخميني إلى الجامعات وتأكيده على ضرورة قطع ارتباط الجامعيين بالشرق والغرب وأهمية أن يستعيد الطلاب والمدرسون في الجامعات والمعاهد العلمية إحساسهم وافتخارهم بهويتهم وشخصيتهم وقيمهم، إلاّ أن ذلك كله لم يكن يعني في نظر الإمام تحويل الجامعات إلى معاهد لدراسة العلوم الشرعية والدينية، أو اختزال موضوع «أسلمة» الجامعات عبر تقسيم العلوم والمعارف إلى إسلامية وغير إسلامية والفصل بينهما، ولقد أفصح الإمام عن مقصوده من دعوته لإصلاح الجامعات في خطاب ألقاه في جمع من الشباب الجامعي تحدث فيه قائلاً: (.. يلزمني أن أذكركم بشي من خلاله يتبين ما هو مقصودنا من إصلاح الجامعات؛ فالبعض يظن أن من يريد إصلاح الجامعات ويبتغي أسلمتها فمعنى ذلك ـ كما يتوهم هذا البعض ـ هو أن هؤلاء يعتقدون أن العلوم على قسمين، فكل علم له قسمان.. علم الهندسة قسم منه إسلامي وقسم غير إسلامي، وعلم الفيزياء قسم إسلامي وقسم غير إسلامي، ومن ثَمَّ يعترضون من هذه الجهة، وهي أنه لا يوجد عندنا علم إسلامي وعلم غير إسلامي؛ والبعض يتوهم أن هؤلاء القائلين بضرورة جعل الجامعات إسلامية يعنون أنه يدرس في الجامعات علم الفقه

(١) صحيفة الثورة الإسلامية، ص ٣٠.

والتفسير والأصول فقط، يعني أن يكون شأن الجامعات شأن المدارس القديمة فيما يُدَرَّسُ فيها.. إن هذه اشتباهات يفتعلها البعض أو يلقي نفسه فيها، إن ما نريد قوله هو أن جامعاتنا جامعات مرتبطة بالأجنبي.. جامعاتنا جامعات استعمارية.. جامعاتنا من تربيهم وتعلمهم من الأشخاص هم أشخاص متغربون.. الكثير من المعلمين متغربون، وشبابنا يُحَمَّلون التغرب.. نحن نقول: أن جامعاتنا ليست جامعات مفيدة للأمة؛ نحن لدينا جامعات منذ خمسين عاماً بميزانيات ضخمة تقصم الظهر وهي حاصل عناء هذه الأمة، ومع ذلك لم نستطع خلال هذه الخمسين عاماً أن نصل إلى حد الاكتفاء في العلوم التي تدرس في جامعاتنا..)[١].

وبعد هذا البيان لآراء الإمام الخميني في الشأنين التربوي والتعليمي ننتقل بالحديث إلى مشروع الإمام الخميني في الدولة الدينية.

---

(١) آيين انقلاب اسلامي، ص ٢٤٥ - ٢٤٦.

(٧)
الإمام الخميني
ومشروع الدولة الدينية

من الواضح أن الإمام الخميني تحرك ضمن مشروع سياسي نهضوي واسع الأبعاد ومتعدد الجبهات والجهات، ولقد كان الإمام معنياً بهموم ومشاكل وأزمات الوضع الإسلامي العام بالمستوى الذي كان معنياً بالوضع السياسي لبلده الأم، وتبنّى الإمام الكثير من الأفكار والرؤى السياسية والإصلاحية، ولكن الفكرة الأهم والأكثر إثارة للجدل في الفكر السياسي للإمام الخميني هو أطروحته عن الدولة الدينية، وهذه الفكرة تمثل لب وأساس المشروع السياسي للإمام، ومن الواضح أن مشروع الإمام الخميني في تأسيس الدولة الدينية كان يتحدد ضمن الدوائر التالية: فهي ـ أي الدولة ـ دينية أولاً، وإسلامية ثانياً، وشيعية ثالثاً، ومؤسسة على القول بالولاية المطلقة للفقيه العادل في زمن غيبة الإمام المعصوم عليه السلام رابعاً.

فلماذا حدد الإمام الخميني أطروحته أو مشروعه السياسي ضمن هذه الدوائر الأربع؟ وما هي المبررات الموضوعية التي تقف وراء هذا الاختيار؟

هذا ما سنكون معنيين بالإجابة عنه في هذا المحور الأخير من هذا الكتاب.

أما بالنسبة إلى المبرر الذي يقف وراء دعوة الإمام لدولة دينية وإسلامية في الوقت نفسه، فيمكن تفهم ذلك عبر إدراك طبيعة وعي الإمام للدين بشكل عام وللإسلام بشكل خاص، فالإمام ـ وكما مرّ علينا في المحور

الثالث ـ يرفض أن يقلص دور الدين ويختزل مهمته ضمن مجال إنساني محدد لا يتجاوز الاهتمام بالأبعاد الأخلاقية والروحية في حياة الإنسان، وهذا المعنى المتسع الذي يعطيه الإمام لمهمة الدين في حياة الإنسان لا يراه الإمام توسيعاً لمهام الدين لتشمل جوانب هي خارج اهتمام الدين وشؤونه، بل الدين لا يجد المعنى والمضمون الحقيقي له في رأي الإمام إلاّ حينما يكون معنياً بالإنسان في كل أبعاد حياته.. ولكن هذا الفهم الذي يقدمه الإمام للدين ولوظيفته في حياة البشر لا يريد الإمام أن يقول من خلاله: إن الدين يأتي للبشر من أجل أن يعلمهم ويوضح لهم كل خصوصيات حياتهم بحيث يستغنى الإنسان عن إعمال عقله في تحصيل العلم والمعرفة، وعن تجربته الخاصة في التوصل لحقائق وجودية ومعرفية أفسح الخالق المجال للإنسان فيها من أجل استخدام عقله وتجربته في إدراكها والتعرف عليها.

بل ما يحدده الإمام من مهمة ووظيفة للدين لا تلغي ولا تصادر ولا تحدد دور العقل والتجربة البشرية في تزويد الإنسان بالمعرفة؛ وفي حقيقة الأمر إن الإمام يؤسس للدين تأسيساً عقلياً صرفاً، بمعنى أنه يعتقد أن العقل المجرد هو الذي يحدد للدين حدوده واختصاصاته، والعقل لا يمكن أن يحصر وظيفة الدين ضمن مجالات روحية وأخلاقية محدودة ويسبغ على دوره طابعاً فردياً ضيقاً [1]، وهذا ما يفصح عنه الإمام بالقول:

---

(١) يتحدث الشيخ جوادي آملي منتقداً مضمون الفكرة التي تعتبر الحديث عن التنمية والإدارة والقيادة حديثاً أجنبياً عن اهتمامات الدين واختصاصاته بالقول: (في البحوث التي تجري مؤخراً حيال الدين والتنمية، ذهب بعضهم إلى أنه ليس ثمّة في الدين

(فقالوا عن الاسلام: لا علاقة له بتنظيم الحياة والمجتمع، أو تأسيس حكومة من أي نوع، بل هو يعنى فقط بأحكام الحيض والنفاس، وقد تكون فيه أخلاقيات، ولا يملك بعد ذلك من أمر الحياة وتنظيم المجتمع شيئاً. ومن المؤسف ان تكون لهذا آثاره السيئة ليس في نفوس عامة الناس فحسب، بل لدى الجامعيين وطلبة العلوم الدينية أيضاً. فهم يخطئون فهمه، ويجهلونه، حتى لقد عاد بينهم غريباً، كما يبدو الغرباء من الناس، وقد غدا صعباً على الداعية المسلم أن يعرِّف الناس بالاسلام..)[1].

رؤية حيال التنمية والإدارة والقيادة، بل تدخل هذه الأمور في نطاق العلم والعقل. وهؤلاء يظنون أن العقل في قبال الدين ومتعارض معه، في حين أن العقل والنقل هما مثل عينين للدين.

لقد ذكرت الكتب الأصولية بأجمعها أن منابع الفقه هي القرآن والسنة والعقل والإجماع، مع أن الإجماع يرتدّ إلى السُنّة، في حين يبقى العقل مستقلاً.

ان التخطيط لعمران البلد وبنائه، وتنظيم السياسات الداخلية والخارجية، إذا تمّ بالاتساق مع العقل بعيداً عن الأهواء، فهو ينتسب إلى الدين، ذلك لأنّ المسائل والتفاصيل لم تأت بصيغة نقلية بأجمعها، وإنما تستكملها العين الأخرى للدين المتمثلة في العقل.

إن الخطأ الذي وقع به هؤلاء يتمثّل بحصر الدين في القرآن والرواية (النقل)، ثم انعطفوا ليضعوا الإدارة العلمية في قبال الإدارة الفقهية وفي تعارض معها، ثم راحوا يتحدّثون ـ على هذا الأساس ـ عن نقائص الدين). انظر هذا الكلام في مقال منشور لسماحة الشيخ بعنوان: «جولة في مباني ولاية الفقيه» في مجلة «قضايا إسلامية معاصرة» الصادرة في قم، العدد الأول، ١٤١٨ – ١٩٩٧.

(١) الحكومة الإسلامية، ص ٨ ـ ٩.

ويُخطّئ الإمام الراحل مناهج الفقهاء التي اهتمت بـإبراز أبعاد معينة ومحدودة من الإسلام وتغافلت عن أبعاد وجوانب رئيسية مما ساهم في تكوين صورة غير واقعية عن حقيقة الإسلام لدى أكثر المسلمين، وفي هذا الشأن يتحدث الإمام قائلاً: (ولكي نميز بين واقع الإسلام، وبين ما عرفه عامة الناس عنه، أحب أن أوجه أنظاركم إلى التفاوت بين القرآن وكتب الحديث من جهة، وبين الرسائل العملية من جهة أخرى. القرآن، وكتب الحديث، وهما من أهم مصادر التشريع يمتازان عن الرسائل التي كتبها المجتهدون والفقهاء امتيازاً شديداً، لما في القرآن وكتب الحديث من الشمول لجميع جوانب الحياة. فالآيات ذات العلاقة بشؤون المجتمع تزيد اضعافاً مضاعفة عن الآيات ذات العلاقة بالعبادات خاصة. وفي أي كتاب من كتب الحديث الموسعة لا تكاد تجد أكثر من ثلاثة أبواب، أو أربعة تعنى بتنظيم عبادات الإنسان، وعلاقاته بربه، وابواب يسيرة اخرى تدور في الأخلاق، وما سوى ذلك فذو علاقة قوية بالاجتماع، والاقتصاد، وحقوق الانسان، والتدبير، وسياسة المجتمعات)[١].

والإسلام في نظر الإمام الخميني هو الدعوة الإلهية التي بُعث بها النبي الأكرم صلى الله عليه وآله إلى كل الناس فـ (الإسلام لا يرتبط بطائفة خاصة.. لقد جاء الإسلام إلى البشر، وليس للمسلمين وليس لإيران؛ فالأنبياء بعثوا للناس وهكذا كان النبي مبعوثاً للناس، ولقد خاطب الناس بـ «يا أيها الناس»)[٢].

---

(١) نفس المصدر، ص ٩.

(٢) آيين انقلاب اسلامي، ص ١١٥.

وكما لا تتخصص دعوة الإسلام ودعوات الأنبياء بطائفة أو قوم معينين فكذلك يرى الإمام الخميني أن نهضته التي تحرّك من أجل انجازها لا تتحدد فيما تريد الدعوة إليه ضمن حدود إيران، بل هي تتواصل مع دعوات الأنبياء ورسالات الرسل في السعي لإصلاح الإنسان أينما كان ومن أىّ جنس أو قوم كان، وهذا المعنى يفصح عنه الإمام بالقول: (ونحن الذين نهضنا نهضنا من أجل الإسلام، ومن أجل الجمهورية الإسلامية؛ إن النهضة للإسلام لا يمكن أن تكون محصورة في دولة واحدة، ولا يمكن أن تنحصر حتى في الدولة الإسلامية، إن النهضة للإسلام هي استمرار لنهضة الأنبياء، ولم تكن نهضة الأنبياء لمكان خاص.. لقد كان النبي الأكرم من أهل الجزيرة العربية ولكن دعوته لم تكن للجزيرة العربية فحسب، ولم تكن محصورة بها، لقد كانت دعوته دعوة لكل الناس)[١].

وهكذا رأى الإمام الراحل أن الدين والإسلام هما دعوة إلهية واحدة حملها الأنبياء والرسل عليهم السلام طوال تاريخ البشر إلى الناس من أجل استنقادهم ودعوتهم إلى الله تعالى، ولا يمكن أن تنتفي قيمة هذه الدعوة بانصراف الناس عنها، فالدين في حقيقته الإلهية ليس مشروعاً بشرياً تتأسس مشروعية وجوده وضرورته من اتفاق الناس أو عدم اتفاقهم عليه، بل الدين كان وسيبقى المشروع الإلهي الذي يتشرف بمسؤولية أدائه وإيصاله إلى الناس في كل زمان وحقبة ثلّة من البشر الذين يعون حقيقة الدين ويدركون معناه ومغزاه في حياة ووجود الإنسان؛ وإذا كان لدعوة الدين قيمتها على مستوى وجود الإنسان وقيمه الأخلاقية والروحية،

---

(١) نفس المصدر.

فلـهذه الدعـوة أيضـا موقعـها الخـاص علـى مسـتوى حركـة الإنسـان وممارساته في المجال السياسـي والاجتمـاعي، وبعبـارة أخـرى في مجـال الحكم والإدارة، وذلك لأن الدين الإلهي من خلال (التصورات والأسـاليب التي يطرحها الدين في مجال تربية وتزكية النفس الإنسانية وتطهيرها مـن التعلق برغبات الدنيا وشهواتها، ودفعها في طريق العمل العبـادي المخلـص لله عزّ وجلّ هو الأقدر ـ إن لم يكن القادر الوحيد ـ علـى تحقيـق نمـوذج الإنسان الصالح الذي ينطلق في ممارسة مـهام الحكـم وشـؤون السـلطة بعيداً عن الاستجابة لإغراءات السلطة)[1].

وفي الوقت الذي كانت تنطلق هنا وهناك الكثير من الدعوات الـتي تنـدد بتسييس الدين وإقحامه في الشأن السياسي وقضايا الحكم والسلطة، كـان الإمام الخميني يصرّ على أن يسبغ على أحكـام وتوجيـهات الديـن حتـى الفردية منها والعبادية نزعة سياسية واجتماعية عبر رفض مقولة الفصـل بين الدين والسياسة والتأكيد على التأثير المتبادل بين كل نواحـي الوجـود البشري، وانطلاقاً من هذا المبدأ يتحدث الإمـام قـائلاً: (يمكننـا القـول إن التكاليف الإلهية هي بلا استثناء حتى في تلك الوظائف الشـخصية للأفـراد والتي تعنى بالعلاقة الشخصية بينهم وبين الله هي ذات مغـزى اجتمـاعي وسياسي)[2].

وهذه الحقيقة التي يشير إليها الإمام كما تتجلى ـ باعتقاد الإمام ـ في كـل

---

(١) كامل الهاشمي: مطارحات فلسفية في الفكر السياسـي الإسـلامي، ص ٢٤٤، دار الملاك، بيروت ـ لبنان، ١٩٩٧م.

(٢) آيين انقلاب إسلامي، ص ١١٩.

الأديان والدعوات الإلهية، فهي تتجلى بوضوح أكثر وأشد في الإسلام، الدين الإلهي الخاتم الذي استكمل كل الأبعاد الأخرى في الأديان التي سبقته، فـ (الإسلام أحكامه الأخلاقية هي سياسية أيضاً، فهذا الحكم الذي في القرآن بالأخوة بين المؤمنين، هو حكم أخلاقي، وحكم اجتماعي، وحكم سياسي، فإذا كان المؤمنون طوائف مختلفة كما هم في الإسلام، وكلهم كانوا مؤمنين بالله ورسول الإسلام فإنهم كلهم إخوة، وكما أن الأخ ينظر إلى أخية نظرة محبة، فإن كل طبقة تنظر إلى الأخرى نظرة محبة، وهذا الأمر بالإضافة إلى كونه خلقاً إسلامياً عظيماً وله نتائج أخلاقية كبيرة، فهو في الوقت نفسه أحد الأحكام الاجتماعية الكبرى، وله نتائج اجتماعية عظيمة)[1].

وأما المبررات الموضوعية التي استند إليها الإمام الخميني في مناداته بالدولة الدينية الإسلامية، ذات الطابع الشيعي القائم على نظرية الولاية المطلقة للفقيه العادل، فيمكن تفهمها عبر إدراك ثلاثة أبعاد أساسية في حركة الإمام الخميني السياسية والتغييرية، وهذه الأبعاد الثلاثة هي:

أولا: البعد العقائدي: فمن الواضح أن الإمام كان يستند إلى خلفية دينية تتمثل في إيمانه بالإسلام كمنهج حياة ورؤية وجودية وعقيدية، وهو في الوقت نفسه يستند إلى فهم خاص للإسلام يتمثل في إيمانه بالتشيع الذي كان الإمام لا ينظر إليه بما هو مذهب من المذاهب الإسلامية التي أفرزتها الصراعات التاريخية والسياسية والخلافات المذهبية بين المسلمين، وإنما كان ينظر إليه بما هو الرؤية الواعية والعميقة للدين الإسلامي، وهي

---

(١) نفس المصدر.

الرؤية التي كان الإمام ـ كما كان أئمة الشيعة السابقون ـ يرى فيها استمراراً لجوهر الدين الإسلامي وحقيقته التي قدر لها أن تختفي وتتشوه في ظل فوضى تضارب الأفكار وتصارع العقائد وتزاحم المواقف التي شهدها المسلمون منذ أن انتقل الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله إلى الرفيق الأعلى.

وفي ظل هذه الفوضى والاضطراب كان لا بد للدين أن يستمر في حياة ووجود المسلمين ضمن مساحة بشرية وفكرية معينة تبقى محافظة على انتمائها الأصيل للدين ووعيها بمضمونه وسعيها في تحقيق تطلعاته، وفي ظل هذه الحاجة سعى رسول الإسلام صلى الله عليه وآله ومن بعده الأئمة الإثنا عشر من أهل البيت عليهم السلام إلى تأصيل منهج فكري محدد في وعي الإسلام والتعامل معه، وكان هذا المنهج هو التشيع الذي بقي يتواصل طوال التاريخ مع الدين والإسلام في حقيقتهما الأصيلة ومضمونهما الواقعي

ولقد كان الإمام الراحل يعي هذه الحقيقة تمام الوعي، ويدرك أن التشيع هو الرسالة التي حملها النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، والأئمة من أهل البيت عليهم السلام من بعده إلى الناس، وكما كانت رسالة الدين رسالة لا تقتصر على شخص دون شخص، ولا على أمة دون أمة، ولا على زمان دون زمان، فإن رسالة التشيع كانت هي الأخرى كذلك، وهذا الاعتقاد يستحث الإمام لتذكير جميع المسلمين في مطلع وصيته الإلهية السياسية بمضمون حديث الثقلين الذي اتفق كل المسلمين على نقله وروايته عن رسول الله صلى الله عليه وآله فيقول: (وهذا الحديث الشريف

حجة قاطعة على جميع البشر، خاصة المسلمين بمذاهبهم المختلفة؛ وعلى جميع المسلمين الذين تمّت عليهم الحجة أن يتحملوا مسؤولية ذلك، وإن كان للجهلة الغافلين عذر فليس لعلماء المذاهب (اي عذر)) [1].

ويفصح الإمام بصورة مختصرة عن تحليله ورؤيته للمصير الذي انتهى إليه واقع المسلمين وبتبعهم البشرية كلها منذ أن وجد المنحرفون والغاصبون المجال أمامهم مفتوحاً لتحريف القرآن الكريم وغصب مقام الخلافة والولاية عن رسول الله صلى الله عليه وآله من أصحابها الشرعيين الذين قرنهم رسول الله صلى الله عليه وآله بالقرآن وجعلهم عدوله، فيتحدث شارحاً ما جرى على القرآن والعترة الطاهرة من مصائب وبلايا من بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله بالقول: (والآن لنَرَ ما مرّ على كتاب الله هذه الوديعة الإلهية وتركة نبي الإسلام صلى الله عليه وسلم؛ المسائل المؤسفة التي يجدر البكاء لها دماً قد بدأت بعد استشهاد حضرة علي عليه السلام؛ الأنانيون والطواغيت جعلوا من القرآن الكريم وسيلة (لاقامة) حكومات معادية للقرآن، ومع ان نداء «اني تارك فيكم الثقلين» كان (يدوّي) في اسماعهم فقد عمدوا بحجج مختلفة ومؤامرات مدبرة إلى اقصاء المفسرين الحقيقيين للقرآن والمطّلعين على الحقائق والآخذين جميع القرآن من النبي الأكرم ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ ، وابعدوا القرآن من الساحة، القرآن الذي هو في الحقيقة دستور الحياة المادية والمعنوية للبشرية حتى يرد الحوض، وصادروا حكومة العدل الإلهي التي هي إحدى أهداف هذا الكتاب المقدس، ووضعوا أساس الانحراف عن دين الله وعن الكتاب والسنة الإلهية؛

---

(١) صحيفة الثورة الإسلامية، ص ٨.

وبلغ الأمر درجة يخجل القلم من شرحها؛ ومهما امتدّ هذا البنيان الأعوج، ازداد الاعوجاج والانحراف حتى ان القرآن الكريم الذي نزل من مقام الأحدية الشامخ إلى الكشف التام المحمدي (ص) لتكامل العالمين وليكون نقطة جمع كل المسلمين بل العائلة البشرية، وليوصل البشرية إلى ما ينبغي أن تصل إليه، وليخلص ابناء من عُلِّم الاسماء من شر الشياطين والطواغيت، وليبلغ بالعالم إلى القسط والعدل، وليسلم مقاليد الحكم إلى أولياء الله المعصومين عليهم صلوات الأولين والآخرين، كي يسلمها هؤلاء إلى من فيه صلاح البشرية، (هذا القرآن) اخرجوه من الساحة حتى كأنه قد فقد دوره في الهداية...)[1].

إن هذا التحليل الذي يقدمه الإمام الخميني للمصير الذي انتهى إليه القرآن الكريم والعترة الطاهرة يدللنا بكل وضوح على طبيعة المنطلقات التي انطلق منها الإمام الخميني في دعوته الإصلاحية والتغييرية، والتي ترفض أن تقصر اهتمامها على إنسان دون آخر، وإن كان الآخرون لا يقبلون بها كدعوة عالمية شاملة تستهدف انقاذ الإنسان وإصلاح واقعه بغض النظر عن جنسه وموقعه في التاريخ والزمان، ولكن الإمام ما كان يرى أن الناس هي التي يمكن أن تحدد مضامين العقيدة ومتطلباتها، ولذا أطلق صرخته كدعوة تتواصل مع رسالات الرسل والأنبياء عليهم السلام، وبعد ذلك ﴿فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر﴾ (الكهف: ٢٩).

ثانيا: البعد الشرعي: هذا هو الأساس الثاني الذي ارتكز عليه الإمام الخميني في تأسيسه لأطروحة الدولة الدينية الإسلامية ذات الطابع الشيعي

---

(١) نفس المصدر، ص ٨ – ٩.

القائم على مبدإ الولاية المطلقة للفقيه، وفي هذا المجال يمكننا أن نتفهم المـبررات التي تقف وراء هذا الاختيار على مستوى المقولة التي اسـتند إليـها الإمـام في استنباطه الفقهي لولاية الفقيه العـادل وحـدود هـذه الولايـة سـعة وضيقـاً، وطبيعة الوظائف الدينية والسياسية والاجتماعية التي تقع علـى عـاتق الفقيـه العادل في عصر الغيبة الكبرى، ويمكننا أيضاً أن نتفهم مـبررات هـذا الاختيـار على مستوى المنهج الذي كان الإمام الراحل أسسه لنفسـه في تصوراتـه عـن الدين والإسلام والشريعة، وهذا المستويان يبدوان في الفكر التشريعي الفقـهي للإمام الخميني متداخلين أشـد التداخـل، فمقـولات الإمـام الفقهيـة تتأسـس بالاستناد إلى منهجه ومبانيه الأولية عن الدين والإسلام والشـريعة، ومنهجـه يؤسس لمقولاته واستنباطاته على المستوى الفقهي.

ولذا سنجد أنفسنا مضطرين لاستعراض البعـد الشـرعي الـذي يقـف كأحد أهم المبررات الموضوعية وراء اختيار الإمام لأطروحة الدولة الدينيـة ذات الطابع الشيعي القائم على مبدإ الولايـة المطلقـة للفقيـه العـادل علـى مستوى المقولة والمنهج في آن واحد.

ولسنا في هذا المقام بحاجة إلى استعادة التصـورات والأفكـار الخمينيـة عن الدين ودوره في حياة ووجود الإنسان فقد تحدثنا عنها بـالقدر الكـافي، ولذا ما يهمنا هنا هو استعراض آراء الإمام الراحل ـ رضوان الله عليه ـ في موقع الفقيه العادل والمهمة التي يقع على عاتقه انجازهـا في عصـر الغيبـة الكبرى، وفي ظلّ الفراغ الكبير الذي خلفه غياب الأئمـة المعصومـين عليـهم السلام.

من الواضح أن الإمام الخميني حينما يناقش دور الفقيه في زمن الغيبـة الكبرى يناقشه على مستوى فقهي وضمن المتاحات الفقهية علـى مسـتوى

الاستنباط والاستدلال، والتي تعتمد إثبات أو نفي الحكم الشرعي انطلاقاً من استدعاء أحد الأدلة الأربعة [1] له أو نفيها له، ومن هذه الجهة تبدو مسئلة ولاية الفقيه كإحدى المسائل الفقهية التي تخضع في تحديد موضوعها وحدودها وضوابطها إلى نفس فاعلية المباني الفقهية التي يستند إليها الفقيه في عملية الاستنباط الفقهي، ولكن التأمل الدقيق في المنطلقات الأولية التي يعتمدها الإمام الخميني في التأسيس لولاية الفقيه وحدودها ووظائفها تفصح لنا عن أن الإمام يؤسس لهذه القضية تأسيساً عقائدياً عقلياً أكثر مما يؤسس لها تأسيساً فقهياً، وربما كان اهتمام الإمام بالتأسيس الفقهي لنظرية ولاية الفقيه واعتبارها مسئلة فقهية من قبله كان مراعاة للجهات الفقهية التي تنطوي عليها المسئلة في بعض أبعادها، أو كان مراعاة للعرف السائد عند الفقهاء في اعتبارها مسئلة فقهية وإدراجها ضمن المسائل الفرعية الفقهية.

ومهما يكن من أمر فقد كانت نظرة الإمام الخميني لدور الفقيه العادل في زمن غيبة الإمام المعصوم عليه السلام تقوم على اعتبار الفقيه حصن الإسلام الذي يحفظ وجود الإسلام عبر مواصلته القيام بدور الأئمة المعصومين عليهم السلام في الحفاظ على العقيدة ودفع الشبهات عنها وحراسة الدين ممن يترصد به وبأهله شراً، وقيام الفقيه العادل بهذه المهام وتحمله مسؤوليتها هو ما يقتضيه علمنا بأن الدين الإسلامي لم يبعث به النبي الأكرم صلى الله عليه وآله لفترة محدودة من الزمن، أو لجماعة محدودة من الناس، وهذا ما يشرحه الإمام الراحل بقوله: (وإذا كنا نعتقد أن

---

(١) الأدلة الأربعة التي يعتمدها علماء الشيعة الأصوليون في عملية استنباط الحكم الشرعي هي: ١ ـ الكتاب؛ ٢ ـ السنة؛ ٣ ـ الإجماع؛ ٤ ـ العقل.

الأحكام التي تخصّ بناء الحكومة الإسلامية لا تزال مستمرة، وان الشريعة تنبذ الفوضى، كان لزاماً علينا تشكيل الحكومة؛ والعقل يحكم بضرورة ذلك، خاصة فيما إذا داهمنا عدو، أو اعتدى علينا معتد لابد من جهاده ودفاعه؛ وقد أمر الشرع بأن نعد لهم ما استطعنا من قوة نرهب به عدو الله وعدونا، ويشجعنا على أن نرد من اعتدى علينا بمثل ما اعتدى علينا، وكذلك يدعو الإسلام إلى انصاف المظلوم واستخلاص حقه، وردع الظالم؛ وكل ذلك يحتاج إلى أجهزة قوية)[1].

ويعتقد الإمام الخميني أن الحكومة ضرورة حياتية لا يمكن أن يستغني عنها أي وجود اجتماعي متشكل يبتغي الحفاظ على هويته واستمرار وجوده، ولا شك أن مجيء الإسلام كان السبب في تأسيس الأمة الإسلامية وتشكيل وجودها وصهر أفرادها وقومياتها وطوائفها في بوتقة اجتماعية واحدة استشعرت الأمة من خلالها وحدة كيانها ومصيرها، وليس من المعقول أن يُتْرَك وجود الأمة هذا فريسة سهلة لمطامع الأعداء تقطع أوصالها وتمزقها إرباً إرباً، فكل ما من شأنه المحافظة على هذا الوجود واستمرار فاعليته يكون وظيفة شرعية لا يحق لأي مسلم كان التفريط فيها والتقليل من شأنها.

ومن يقع عليه الثقل الأكبر في القيام بهذه المسؤولية هم الفقهاء لأننا نجزم أن الدين لا يرضى بترك هذه المسؤولية، وأساس القيام بهذه المسؤولية هو معرفة أبعادها وشرائطها والإخلاص في أدائها، وهذا مايمكن للفقيه أن يلتزمه من خلال توفره على مبدئي الفقاهة والعدالة، وفي ذلك يقول الإمام الخميني: (واليوم ـ في عهد الغيبة ـ لا يوجد نص على شخص معين يدير شؤون

---

(١) الحكومة الإسلامية، ص ٤٧ ـ ٤٨.

الدولة، فما هو الرأي؟ هل نترك أحكام الإسلام معطلة؟ أم نرغب بأنفسنا عن الإسلام؟ أم نقول ان الاسلام جاء ليحكم الناس قرنين من الزمان فحسب ليهملهم بعد ذلك؟ أو نقول ان الاسلام قد أهمل أمور تنظيم الدولة؟ ونحن نعلم أن عدم وجود الحكومة يعني ضياع ثغور المسلمين وانتهاكها، ويعني تخاذلنا عن حقنا وأرضنا؛ هل يسمح بذلك في ديننا؟ أليست الحكومة ضرورة من ضرورات الحياة؟ وبالرغم من عدم وجود نص على شخص من ينوب عن الإمام عليه السلام حال غيبته، إلاّ أن خصائص الحاكم الشرعي لا يزال يعتبر توفرها في أي شخص مؤهلاً اياه ليحكم في الناس، وهذه الخصائص التي هي عبارة عن: العلم بالقانون، والعدالة، موجودة في معظم فقهائنا في هذا العصر، فإذا أجمعوا أمرهم كان في ميسورهم ايجاد وتكوين حكومة عادلة عالمية منقطعة النظير)[1].

والولاية التي يعتقد الإمام الخميني أنها ثابتة للفقيه العادل في زمن الغيبة من الواضح أنها مشروطة بقدرة الفقيه على القيام بوظائفها والتزامه بلوازمها، والتي يقف على رأسها العمل على تحقيق العدل وتنفيذ الأحكام الإلهية وضمان الحقوق الفردية والاجتماعية للناس، وإذا ما تخلى الفقيه عن مسؤوليته، أو أخل بوظيفته، فهو ينعزل تلقائياً، ولا تبقى له أيّة مشروعية في ممارسة مهام الحكم والسلطة في المجتمع، وهذا ما لا يتردد الإمام في التصريح به حينما يقول: (وبما أن حكومة الاسلام هي حكومة القانون، فالفقيه هو المتصدى لأمر الحكومة لا غير؛ وهو ينهض بكل ما نهض به الرسول (ص) لا يزيد ولا ينقص شيئاً، فيقيم الحدود كما أقامها

---

(١) نفس المصدر، ص ٤٨ ـ ٤٩.

الرسول ويحكم بما أنزل الله، ويجمع فضول أموال الناس كما كان ذلك يمارس على عهد الرسول (ص)، وينظم بيت المال، ويكون مؤتمناً عليه؛ وإذا خالف الفقيه أحكام الشرع ـ والعياذ بالله ـ فإنه ينعزل تلقائياً عن الولاية، لانعدام عنصر الأمانة فيه؛ فالحاكم الأعلى في الحقيقة هو القانون، والجميع يستظلون بظله)[1].

ولا يغفل الإمام الراحل وهو في مقام التأسيس لرأيه الفقهي في مسئلة ولاية الفقيه أن يوجه سهام النقد اللاذع إلى ذلك الفهم التسطيحي، والتجزيئي في الوقت نفسه، للإسلام والشريعة، والذي يستهدف اضفاء طابع سكوني انعزالي على حقيقة الدين يبرر القائلون به لأنفسهم من خلاله تخليهم عن مسؤوليتهم تجاه وظيفتهم في إصلاح المجتمع وقطع جذور الفساد بكل أشكاله ومظاهره عنه، فـ(نحن اكتفينا بمقدار يسير من الأحكام نبحث فيه خلفاً عن سلف، وطرحنا الكثير من مسائله وجزئياته ومفرداته؛ كثير من مسائله غريب علينا؛ والإسلام كله غريب، ولم يبق منه إلاّ اسمه، فقد اغفلت عقوباته؛ والعقوبات الواردة في القرآن تقرأ كآيات، فلم يبق من القرآن إلاّ رسمه؛ نحن نقرأ القرآن لا لشيء إلاّ لنحسن اخراج الحروف من مخارجها الطبيعية، أما الواقع الاجتماعي الفاسد، وانتشار الفساد في طول البلاد وعرضها تحت سمع الحكومات وبصرها أو بتأييد منها للفجور والفحشاء واشاعتها، فذلك أمر لا شأن لنا به؛ حسبنا أن نفهم أن الزاني والزانية قد جعل لهما حد معين، أما تنفيذ ذلك الحد وغيره من الحدود فليس من شأننا!)[2].

---

(١) نفس المصدر، ص ٧٠.

(٢) نفس المصدر، ص ٦٥.

وفي ظل هذا التأسيس الشرعي لنظرية ولاية الفقيه من قبل الإمام الخميني ـ والذي استعرضنا ملامح يسيرة جداً منه ـ نظر الإمام إلى هذه النظرية بما هي الأطروحة الدينية والإسلامية الوحيدة القادرة على تغيير الواقع السياسي والاجتماعي للمسلمين، وهذا الأمر مثل البعد الثالث الذي استند إليه الإمام في مناداته بأطروحة ولاية الفقيه ودعوته إليها.

ثالثاً: البعد الاجتماعي: ما نعنيه بهذا البعد هو أن الإمام كان يرى أن نظرية ولاية الفقيه المطلقة بالإضافة إلى كونها النظرية التي تستند إلى أسس شرعية ودينية محكمة وراسخة فهي في الوقت نفسه كانت تمثل الخيار الجماهيري الذي انتخبته الجماهير الثائرة في إيران، وعبر انتخابها هذا ورضاها بهذه الأطروحة فقد هيئت المجال لتحقق الأطروحة على المستوى العملي وخروجها من حيز النظرية إلى مجال الممارسة العملية، وضمنت لها النجاح على مستوى القبول الشعبي للنظرية والتفاعل مع أفكارها، وهذا القبول الجماهيري بالنظرية وإن كان لا يؤسس لمشروعيتها على المستوى النظري الشرعي، إلاّ أنه يرسخ شرعيتها على المستوى العملي والفعلي، وعلى هذا الأساس أتيح أمام نظرية ولاية الفقيه ـ كما طرحها الإمام الخميني ـ أن تختبر لأول مرة عملياً في ممارسة سياسية قائمة على توافر الضمانات الشرعية والضمانات العملية للأطروحة السياسية، وبهذا الاعتبار تكون أطروحة ولاية الفقيه ـ كما هي مطبقة اليوم في جمهورية إيران الاسلامية ـ متوفرة على متطلبات الشرعية على المستويين الديني الشرعي والجماهيري الشعبي.

وهذا التزاوج بين الإرادة الشرعية والإرادة الشعبية الذي حظيت به

أطروحة ولاية الفقيه في تجربة الحكم الإسلامي في إيران، كان هو الأمر المطلوب لانجاح التجربة وتوفير الضمانات اللازمة لاستمرارها وتطورها، وهذا ما كان يعنيه الإمام حينما تحدث قبل نجاح الثورة في باريس عن متطلبات الدولة التي كان يدعو إليها ويسعى لإقامتها قائلاً: (نحن أيضاً الحكومة الإسلامية التي نقول بها نريدها أن تكون حكومة يرتضيها الشعب، ونريدها أن تكون أيضاً بالصورة التي يمكن أن يقول عنها الله تبارك وتعالى: إن من يبايعونك يبايعون الله «إنما يبايعون الله» [1])[2].

ولقد مثل هذا الخيار الشعبي الذي ارتضته الأمة المسلمة في إيران خياراً واعياً في الاستجابة لمتطلبات الدين الأصيلة في القيام بالقسط[3] والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر [4] والقيام لله تعالى [5]، وهو الأمر الذي كان

---

(١) يشير الإمام بكلامه هذا إلى مضمون الآية المباركة التي خاطبت رسول الله صلى الله عليه وآله بالقول: **﴿إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله يد الله فوق أيديهم فمن نكث فإنما ينكث على نفسه ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتيه أجراً عظيماً﴾** (الفتح: ١٠).

(٢) آيين انقلاب اسلامي، ص ١٣٩.

(٣) يقول عزّ وجلّ فيما يوجهه من خطاب للمؤمنين: **﴿يا أيها الذين آمنوا كونوا قوّامين بالقسط شهداء لله...﴾** (النساء: ١٣٥)، وفي خطاب آخر يقول عزّ شأنه: **﴿يا أيها الذين آمنوا كونوا شهداء لله قوّامين بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألاّ تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون﴾**(المائدة: ٨).

(٤) يقول عزّ وجلّ نادباً المؤمنين للقيام بأمر هذه الفريضة العظيمة: **﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون﴾** (آل عمران: ١٠٣).

(٥) يحكي الله عزّ شأنه في كتابه الكريم مضمون الدعوة التي وجهها النبي الأكرم ﷺ

الإمام الراحل يستحث الشعب الإيراني بكل قطاعاته وأفراده إلى تحقيقه وانجازه في حركته التغييرية والإصلاحية، فيوصيهم قائلاً: (إني أعظكم بموعظة واحدة فقط، وهي أن تقوموا لله، فلتقوموا وليكن قيامكم لله أيضاً إذا ما أردتم أن يكون قيامكم قياماً مثمراً)[1].

وعلى هذا الأساس كان الإمام يرى في الاستجابة الصادقة التي أظهرتها الأمة المسلمة في إيران لدعوة الدين وكلمته في السعي لإعلاء كلمة الله في الأرض والحكم بما أنزل سبحانه وتعالى مظهراً بارزاً من مظاهر الرشد السياسي عند الأمة، ولذا كان يقول: (لقد اقترن الاسم الكبير لشعب إيران في العالم بالرشد السياسي)[2].

وبهذا البيان نصل إلى ختام المحور الأخير من محاور هذا الكتيب الذي سعينا من خلاله لاستجلاء بعض أفكار الإمام الخميني في الشأن السياسي النظري، ونرجو أن نكون قد وفقنا في تقديم إطلالة ـ وإن كانت مختصرة وسريعة ـ على فكر هذا الثائر العظيم والقائد المصلح، الذي قدّم للأمة الشيء الكثير مما هي بحاجة إلى استلهامه ووعيه في فكرها وممارساتها من أجل أن تعود كما كانت خير أمة أخرجت للناس، تحمل مشعل هداية وخلاص للبشرية في عصرها الحالك والمظلم هذا الذي تعيشه.

ﷺ إلى أمته بالقول: ﴿قل إنما أعظكم بواحدة أن تقوموا لله..﴾ (سبأ: ٤٦).

(١) نفس المصدر، ص ٤٣١.

(٢) كلمات قصار، ص ١٢٣.

الخاتمة

أخيراً ننتهي من الحديث عن أهم الأبعاد التي تناولها الإمام الراحل في فلسفته السياسية، ويلزمنا التنبيه هاهنا على أن هذا الاستعراض الذي قدمناه للفكر السياسي النظري للإمام الخميني رغم أنه تناول جوانب ومجالات مهمة وأساسية في هذا الفكر، إلاّ أن ذلك لا يعني بأيّ حال من الأحوال أن ما تمّ طرحه في هذا الكتيب يمكن أن يعتبر بياناً كلياً أو تفصيلياً لآراء هذه الشخصية في مباحث الفلسفة السياسية، وذلك لأننا تحدثنا في هذا الكتيب ضمن المساحة المحددة سلفاً من قبل الناشر، وضمن المستوى المطلوب توجيه الاهتمام إليه بالحديث في هذا الكتيب، ومن هنا آثرنا عدم الخوض في كثير من القضايا الشائكة والمهمة في البحث عن مضامين الفلسفة السياسية، وغضضنا النظر لأجل ذلك أيضاً عن كثير من الانتقادات والمعارضات التي أثارها وما يزال يثيرها البعض ضد الكثير من آراء وأفكار الإمام الراحل في الشأن السياسي، ولا سيما حول فكرته المحورية والأساسية والمتمثلة في نظرية ولاية الفقيه.

وما أريد أن ألفت نظر الباحثين والكتاب الإسلاميين المعنيين بالفكر السياسي الإسلامي وبصياغة نظرية إسلامية سياسية في قضايا الحكم

والسلطة إليه في هذه الخاتمة يتلخص فى أننا مطالبون اليوم أكثر من أيّ وقت مضى ببذل الكثير من المحاولات الجادة وتقديم إسهامات متميزة ورؤى جدية في مسائل الفلسفة السياسية وقضايا المشروعية السياسية ومناهج الحكم والإدارة، وباعتقادي أن دراسة الفكر السياسي النظري للإمام الخميني بالإضافة إلى محصلات التجربة السياسية العملية في الحكم والسلطة التي قادها الإمام الخميني لمدة عشر سنوات منذ انتصار الثورة الإسلامية في عام ١٩٧٩ م، واستمرت بعد وفاته إلى وقتنا الراهن، ستساهم بلا شك في إثراء الفكر السياسي الإسلامي في مختلف اهتماماته ومجالاته بالكثير من الأفكار والرؤى والتصورات التي يمكن أن ينفتح هذا الفكر من خلال استيعابها على آفاق مستجدة في مهام الحكم والإدارة ومتطلبات النظام السياسي القادر على تصحيح انتمائه للإسلام في الوقت الذي يستطيع أن يمثل تجربة متميزة في الحكم تسير بالفرد والمجتمع تحت راية العدل والحرية والكرامة.

وإذا كان المسلمون قد ظلوا عاجزين طوال أكثر فترات تاريخهم السابق عن تحقيق متطلبات مثل هذا النظام السياسي، فلا شك أنه كان وراء هذا العجز مبررات موضوعية وذاتية حالت بينهم وبين التوفر على القدرة المطلوبة لتحقيق النظام السياسي العادل؛ ويمكننا أن نختزل تلك المبررات التي منعت المسلمين من انجاز تجربة إسلامية ناجحة وموفقة في الحكم والسلطة ضمن الأمرين التاليين:

الأمر الأول: الانكفاء والتقصير في استثارة مقولات الفكر السياسي حتى على مستوى النظر والتفكير، وما أقصده بذلك هو الإشارة إلى مظاهر

الضمور والذبول والإهمال التي قدر لها أن تطال مساحة واسعة من الاهتمامات الرئيسية والحيوية للفكر الإنساني، وأعني بها مساحات ومجالات الفكر السياسي النظري في الإسلام، فلقد تلكأ الفكر الإسلامي عن ابتكار وابتداع نظريات ومطارحات حيوية ومؤثرة في هذا الفكر في الوقت الذي اشتغل بالاهتمام بالكثير من القضايا الجزئية والهامشية التي ما كان معنياً بها إلا من موقع الجدل وملء الفراغ الذهني.

ولا شك أن هذا الإهمال ساهم مساهمة كبيرة في عدم وعي الفرد المسلم بحقوقه في ظل أيّ نظام سياسي يحكمه، وبالتالي ساهم هذا الإهمال في شعور الطرف الحاكم في أكثر تجارب الحكم السياسي التي تدّعي انتماءها إلى الدين والإسلام بأن الأمة لا تمتلك في مهمة ممارسة السلطة والحكم إلا أن تمتثل دور القطيع في متابعته لراعيه وتنفيذ أوامره، وهذا الأمر يبرر نشوء واستمرار وضعية الاستبداد السياسي كظاهرة تاريخية واجتماعية ملتصقة أشد الالتصاق بمعظم تجارب الحكم السياسي التي عايشها وشهدها عالمنا الإسلامي، والتي لم يمتنع البعض من المسلمين من التنظير لها فقهياً ومحاولة تأسيس المبررات الشرعية لتواجدها وممارستها من قبل الحكام والسلاطين.

الأمر الثاني: ويرتبط بالبعد العملي في تجربة المسلمين السياسية، فالمسلمون لم يوفقوا في تأسيس تجربة سياسية متطورة ومتكاملة ومستمرة، ومعنى ذلك أن المسلمين كما أخفقوا في استثمار وتطوير وتأصيل المبادئ النظرية للحكم والممارسة السياسية التي أسس لها الدين الجديد، فقد فشلوا أيضاً في تحكيم وتثبيت القواعد العملية التي أرساها

الدين الجديد في وجودهم التاريخي والزمني عبر فترة زمنية قصيرة نسبياً تمثلت في العهد الإسلامي الأول الذي أتيحت الفرصة فيه أمام رسول الله صلى الله عليه وآله من أجل أن يرسي قواعد العدل والتآخي والمساواة بين أفراد المجتمع الإسلامي الجديد.

ومن الواضح أن التجربة السياسية الأولى للمسلمين التي استكملت كل عوامل النجاح، والتي أنجزت في ظل وجود الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله لم يقدر لها أن تتواصل في حركة المسلمين السياسية والاجتماعية بعد أن ارتحل رسول الله صلى الله عليه وآله عن هذا العالم، إذ سرعان ما عادت حالات الاستبداد والطغيان، والانفراد بالرأي، وفرض رأي الحاكم بالقوة، ومصادرة الرأي الآخر، لتكون هي القيم الحاكمة والفاعلة في الواقع السياسي والاجتماعي للمسلمين في الأعم الأغلب من فترات تاريخهم ووجودهم.

ولا يمكن بأي حال من الأحوال الادعاء بأن مقولات الإسلام في فكره السياسي أو نتائج التجربة التي جسدها المسلمون الأوائل في المجال السياسي لم تكن مؤهلة لأن تتطور وتتواصل بالشكل الذي يساهم في تأصيل وتأسيس وتجذير مبادئ نظرية في وعي الفرد المسلم، وقواعد عملية في ممارسات الوجود الإسلامي تمنع من استعادة حالات الاستبداد السياسي والتسلط الفردي والعشائري واستمرارها في واقع الأمة، لأننا ندرك بتأمل بسيط وسطحي في المبادئ النظرية للدين الإسلامي، وبنظرة فوقية لواقع التجربة الإسلامية الأولى في الحكم، أنه ليس هناك ما ينقص المسلمين من أمكانيات أولية وتأسيسية لانجاز تجربة سياسية تحقق لهم كل متطلبات العيش الحر

والكريم تحت ظلّ سلطة عادلة مقتدرة، وسيبقى تحقيق هذه الأمنية في وجود المسلمين السياسي رهيناً بمدى القدرة التي يبديها المسلمون على التناغي مع العدل والعدالة والحق والفضيلة، واستجابتهم لدعوة الله عزّ وجلّ في القيام بالقسط، والحكم بين الناس بالعدل، والقيام بفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إذ هي الفريضة التي استحقت بها الأمة أن تكون خير أمة أخرجت للناس، وفي ذلك قال الله عزّ شأنه: ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله..﴾ (آل عمران: ١١٠).

وإذا كان قيام الأمة بهذه الوظيفة العظمى هو السبب في صيرورتها خير أمة أخرجت للناس في ماضيها، فهو السبيل أيضاً لصيرورتها خير أمة تُخرج للناس في مستقبلها، ومن هنا يستحثنا القرآن الكريم لامتثال هذه الدعوة في كل آن وزمان وفي كل ظرف ومكان، ويقرن هذه الدعوة للقيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالدعوة لتقوى الله والاعتصام بحبله، ونبذ الاختلاف والتفرق في الدين، لأن امتثال هذه الأوامر القرآنية هو السبيل العملي الوحيد لعزة الأمة وقيام العلاقة بينها وبين الحكام على قاعدة العدل والحق والإنصاف، وكل عوامل النجاح والاستقرار السياسي والاجتماعي وتفعيل مبدأ العدل في واقع البشر هذه استجمع الذكر الحكيم متطلباتها حينما أطلق خطابه للمؤمنين بالقول: ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتنّ إلاّ وأنتم مسلمون * واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداءً فألّف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون * ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير

ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون * ولا تكونوا كالذين تفرّقوا واختلفوا من من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم﴾ (آل عمران: ١٠٢ – ١٠٥).

هذا هو سبيل الفلاح والعزّة والكرامة الذي دعانا القرآن الكريم لامتثاله والسير وفقه، وهو السبيل الذي أراد الإمام الراحل أن يستعيد تذكير المسلمين به في كل حركته الإصلاحية، فهل وعى المسلمون مضمون خطابه؟

وختاماً.. السلام عليك أيها العبد الصالح يوم ولدتّ ويوم متّ ويوم تبعث حياً ورحمة الله وبركاته.

تمّ الفراغ منه في يوم المبعث النبوي ٢٧ رجب ١٤١٨ هـ

المحتويات

كامل الهاشمي

* من مواليد البحرين ١٩٦٢.
* استاذ في الحوزة العلمية في قم.

آثاره:

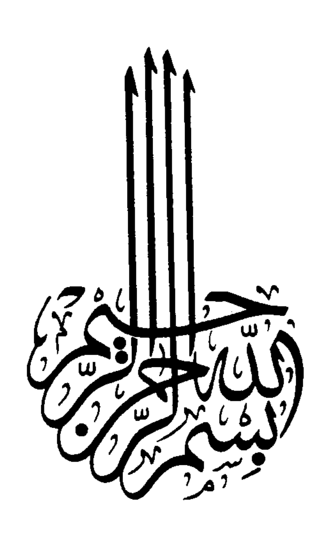
١ ـ المعصية وآثارها في الحياة الإنسانية ١٩٨٧.
٢ ـ عودة الإسلام ١٩٨٩.
٣ ـ القيمة المعرفية للكشف والشهود ١٩٩٣.
٤ ـ شبابنا ومشاكلهم الروحية ١٩٩٤.
٥ ـ دراسات نقدية في الفكر العربي المعاصر ١٩٩٦.
٦ ـ مطارحات فلسفية في الفكر السياسي الإسلامي ١٩٩٧.
٧ ـ اسلمة الذات في المنهج التغييري للأئمة ١٩٩٨.
٨ ـ اشراقات الفلسفة السياسية في فكر الامام الخميني(هذا الكتاب).

كتاب قضايا اسلامية معاصرة

سلسلة دورية تصدرها مجلة قضايا اسلامية معاصرة

رئيس التحرير: عبدالجبار الرفاعي

* اشراقات الفلسفة السياسية	كامل الهاشمي
* الاجتهاد والتجديد	ابراهيم العبادي
* منهج الامام في التفسير	عبدالسلام زين العابدين
* علم الكلام الجديد	محمد مجتهد شبستري
* المدرسة التفكيكية	محمد رضا حكيمي
* اشكالية الاسلام والحداثة	عادل عبدالمهدي
* اسلامية المعرفة	اسماعيل الفاروقي
* اصلاح الفكر الاسلامي	طه جابر العلواني
* جداليات الفكر الاسلامي	ابراهيم العبادي
* فقه التحيز	عبدالوهاب المسيري
* اسلمة الذات	كامل الهاشمي
* نظرية العلم في القرآن	غالب حسن
* القسط والعدل	لمحمد رضا حكيمي واخويه
* مقدمة في اسلامية المعرفة	طه جابر العلواني
* تطور الدرس الفلسفي في الحوزة العلمية	عبدالجبار الرفاعي
* قضايا التجديد	حسن الترابي
* نزعة التغريب	جلال آل احمد
* الدستور والبرلمان	جعفر عبدالرزاق
* الفكر الاسلامي: تطوراته ومساراته	زكي الميلاد
* علم الاستغراب	حسن حنفي
* الاجتهاد التحقيقي	محمد رضا حكيمي
* المستنيرون: خدمات وخيانات	جلال آل أحمد
* أصالة النبوة في حياة الرسول الكريم	غالب حسن
* اشكاليات التجديد	ماجد الغرباوي
* مقاصد الشريعة	طه جابر العلواني


بسم الله الرحمن الرحيم